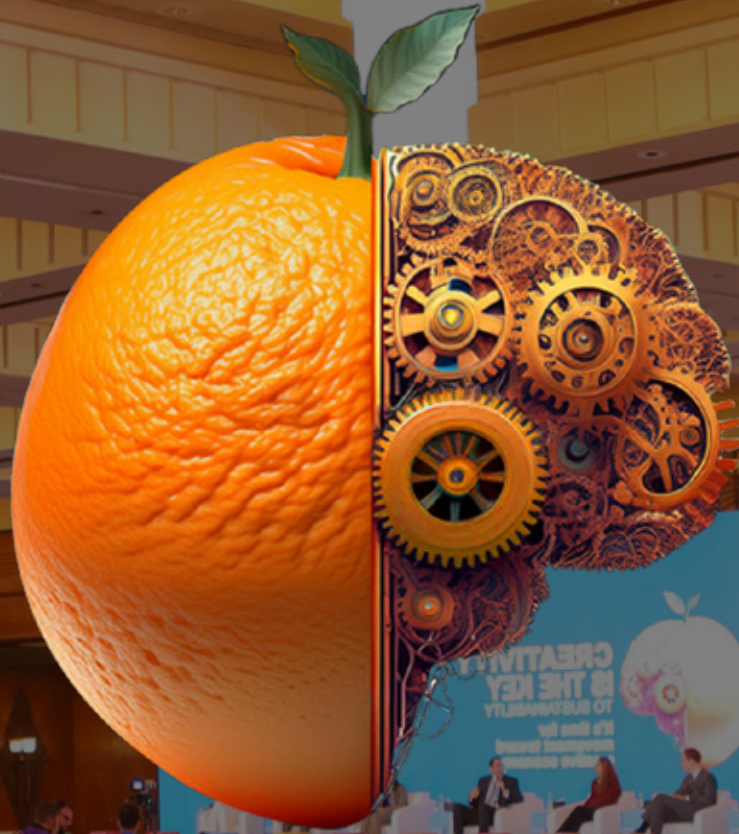


يناير 2025

الاصدار التاسع

استدامة



خلال فعاليات الدورة الثالثة من قمة مصر لحلول الأعمال
المشاركون يؤكدون أن الاقتصاد
الإبداعي والتنمية المستدامة
وجتهان لعملة واحدة



مطالب بضرورة تكيف الصناعات الإبداعية مع التغيرات التي يقودها الذكاء الاصطناعي



كتب : خالد الديب



أجمع المشاركون في الدورة الثالثة من قمة مصر لحلول الأعمال، على ضرورة العمل على تحويل الشغف بالاستدامة لدعم الاقتصاد الإبداعي والمعرفي في مصر، بما يتماشى مع جهود الدولة المصرية لتحقيق تنمية مستدامة متوازنة تضمن نموًا اقتصاديًا مستدام.

وأكدوا على ضرورة تحقيق التكامل بين الأطراف المعنية للاقتصاد الإبداعي والمعرفي، وذلك لرسم رؤية مشتركة تسرع من إحداث نمو اقتصادي مستدام قائم على الابتكار والإبداع، بجانب الاهتمام بالدور التوعوي للتعريف بالمجهودات الوطنية المبذولة لخلق بيئة حاضنة للاقتصاد الإبداعي والمعرفي، وآليات تطوير السياسات والتشريعات و المحركات التي تسرع من توطينه في مصر، ورصد الفرص والتحديات أمام مجتمع الأعمال لتحقيق ذلك.

ولفتوا إلى ضرورة الاهتمام باقتصاد المنصات وأصحاب الأعمال الحرة، وذلك لدورهم الحيوي في دفع النمو الاقتصادي المستدام في ظل زيادة أعدادهم وانتشار التحول الرقمي وثقافة العمل عن بعد، فضلًا عن كيفية بناء نماذج أعمال قادرة على التوسع والنمو وجذب رؤوس الأموال.



كافة المؤسسات الدولية وأهمها المؤسسات التابعة للأمم المتحدة الداعمة لمعايير الابتكار والتصنيع والاعتماد على المقوم المحلي وخلق الفرص تحتاج إلى معايير واضحة لكيفية تسخير القوى البشرية وتحويلها إلى منتجة، وبالتالي تم تأصيل مفاهيم مختلفة ومتنوعة من الاقتصاد المتواكب مع معايير التنمية المستدامة ، وأصبح التفكير في سد الاحتياجات فرصة استثمار جديدة.

وقال إن مصر بها ١٠٧ ملايين مواطن ما يعني فيه ١٠٧ ملايين فرصة وعقول قادرة من المرونة على خلق اقتصاد تنافسي متنوع لتحقيق اهداف التنمية المستدامة مختلف ابعادها ، فضلا عن الدولة تمتلك بنية تحتية وقدرات بشرية وتمكين حقيقي لكافة فئات المجتمع بجميع مستوياته لاسيما وأن الدول تعتد اليوم على تصدير الثقافات، مثل اليابان وفرنسا ، كما أن الدول العربية تخلق هوية جديدة معتمدة على القوى الناعمة.

٩٥٪ من فرص العمل مرتبطة بالقدرة على توظيف التكنولوجيا

من جانبه، أكد الدكتور حسن مصطفى - رئيس قمة مصر لحلول الأعمال ومؤسس شركة سي إس آر إيجيبت - أن ٩٥ في المائة من فرص العمل مرتبطة بقدرة العنصر البشري على توظيف والاعتماد على التكنولوجيا.

وأوضح أن الاقتصاد الإبداعي ليس فكرة مبتكرة ، ولكن العالم بدأ التفكير فيه منذ عام ٢٠٠٨ ، وإبان تلك الفترة ظهرت مجموعة من الفجوات للاقتصاد الإبداعي وكان أهمها الربط بين الإنسان والآلة وأدوات الابتكار الخاصة باستخدام الانسان للآلة ، الأمر الذي دفع إلى التفكير في طرح فكرة الاقتصاد الإبداعي وربطه بأهداف مصر للتنمية المستدامة.

وأشار إلى أن المقومات تتلخص في التحول الرقمي وتطبيق المعايير الخاصة لاستغلال القدرات البشرية لتدشين نوع مختلف من الاقتصاد الإبداعي المعرفي ، لافتا إلى أن





وأشارت إلى أن الاقتصاد الإبداعي يعتمد على الفكر الإبداعي والابتكار ويعتمد على تحويل الأفكار الإبداعية إلى خدمات قابلة للتسويق ، قائلة "أي أفكار لا تنتهي لخدمات قابلة للحياة هي لا تساوي شيئاً".

ولفتت إلى أن الاقتصاد الإبداعي يعد أحد أهم أدوات تحقيق التنمية الاستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة لتحقيق رؤية ٢٠٣٠، موضحة أن وزارة التضامن مهتمة بفكرة الابداع من الصغر، وفي الفترة الحالية جار العمل على الابداع بفكره العام بين الأطفال، والإبداع الاقتصادي بفكرة الحرف الاقتصادية ودمج التكنولوجيا في التنمية المستدامة.

وأكدت أن وزارة التضامن تضطلع بدور فعال في الاقتصاد الإبداعي عبر العديد من الآليات مثل المبادرات التي تعتمد على الابداع والابتكار لحل مشكلات المجتمع وتحسين وتمكين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة، مشيرة إلى أن فكرة تمكين ودمج ذوي الهمم لتسهيل تضمينهم وإشراكهم في الجزء الاقتصادي ، كونهم مساهمين في الاقتصاد.

وأكد أن الاقتصاد المعتمد على الآلة والمصنع أصبح أداة تقليدية ستنتهي مع مرور الزمن ، كما أن ٧٠ في المائة من الشعب المصري شباب حيث لدينا قوة وطاقمة شبابية كبيرة والشباب المصري عنده تنوع خصب في البنية الثقافية الخاصة به ، موضحاً أن معظم المحترفين في شركات التكنولوجيا مصريون وكذلك رواد الأعمال في الدول الخليجية.

وأوضح أن أرقام ومؤشرات النمو فيما يخص المشروعات الصغيرة تزايدت بشكل كبير في الخمس سنوات السابقة على جميع المستويات.

الاقتصاد الإبداعي والتنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة

من جهتها، أكدت المهندسة ماجريث صاروفيم نائب وزير التضامن أن الاقتصاد الإبداعي والتنمية المستدامة وجهان لعملة واحدة يعكسان التحديات الحديثة ، والعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية.



وأكد أن التخطيط للمشروع من الأمور التي تساعد في تعزيز الشركة، لافتاً إلى أن التخطيط يساعد على إنجاح المشروع، وترك التخطيط أو إهماله يؤدي إلى فشل المشروع، فضلاً عن ضرورة الاهتمام بحجم الانفاق الاستثماري.

وقال إن العلامة التجارية ليست شعار أو موقع للشركة، والاهتمام بها من الأمور الضرورية لخلق صورة ذهنية في فكر العميل، موضحاً أن هناك الكثير من العلامات التجارية التي لم تستمر بسبب عدم التخطيط لاستدامتها منذ البداية.

مصر لديها مقومات تجعل المشروعات بها مميزة على مستوى المنطقة والعالم

من جهته، أكد ناصر القحطاني -الشريك الإداري لشركة سترايبيك جير، التزام شركته بتواجدها في السوق المصري، مشيراً إلى أن مصر لديها من المقومات ما يجعل المشروعات في مصر مميزة جداً على مستوى المنطقة والعالم بأسره.

وأوضح القحطاني، أن الشركة تعمل في مصر وعدد من البلدان الأخرى، مشيداً بالتعاون الاقتصادي والاستثماري في مصر حيث أن الأرقام خير شاهد على مستوى هذا التعاون المثمر والمستمر بين البلدين.

وأكد ضرورة الاهتمام بالكفاءة في بيئة الأعمال، وهو ما يتم عبر الآلة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة، مشدداً على أهمية الاستثمار في العنصر البشري والمعرفة من أجل التحول التقني، وهذا انعكاس جيد لما يناقشه المتلقى من حيث الاقتصاد المعرفي والإبداعي.



اختيار الفكرة السبب الرئيسي لنجاح أي شركة ناشئة

قال هيثم تركي الشريك التنفيذي لمؤسسة المحاسبون المتحدون أعضاء نكسيا العالمية، إن نموذج الأعمال هو الفكرة التي تولد منها الشركة، ولا توجد شركة ناشئة بدون فكرة، موضحاً أن اختيار الفكرة سبب رئيسي في نجاح أي شركة.

وأضاف تركي أن نموذج الأعمال هو أهم خطوة لبناء الفكرة التي تولد منها الشركة، مشيراً إلى أن أكبر مشكلة تواجه رواد الأعمال هي عدم وجود أساس للفكرة التي تولد منها الشركة، بجانب عدم تأسيس الفكرة والتأكد من قابلية تنفيذها.

ولفت إلى أن دور المؤسسة يتمثل في استلام الفكرة ووضعها في الإطار المناسب لتنفيذها، وذلك من خلال إجراء دراسة بشكل جيد، بالإضافة إلى جلب التمويل المناسب لتنفيذ فكرة المشروع.



وأوضح أن التحديات التي يواجهها العالم اليوم، فريدة إلا أن الحلول صارت مهمة للغاية، مؤكداً ضرورة الاستفادة من الموارد المحلية لتعزيز الاستدامة.

ولفت إلى أن الاستدامة بشكل عام ليست مسؤولية بل ميزة تنافسية للشركات والمجتمعات، مشدداً على ضرورة الاستثمار في المعرفة والحلول الإبداعية لمعالجة المشاكل بطريقة مناسبة.

٧٠٪ من صادرات الخدمات الإبداعية تأتي من ١٠ دول فقط

من جانبها، سلطت دكتورة ماريسا هندرسون - رئيس قسم التجارة والاقتصاد الإبداعي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الضوء على التفاوتات في الاقتصاد الإبداعي حيث أن ما يقرب من ٧٠٪ من صادرات الخدمات الإبداعية تأتي من ١٠ دول فقط.

وقالت: "الاقتصاد الإبداعي هو أحد أسرع القطاعات نمواً في العالم، قائلة: "نحن نعيش في أوقات من عدم اليقين الاقتصادي والتحديات البيئية والتحول الجيوسياسية"، وأكدت أنه على هذه الخلفية، يبرز الاقتصاد الإبداعي باعتباره حيويًا للنمو وإتاحة الفرص والتحول.

وأضاف هندرسون أنه وفقاً لتوقعات الأونكتاد للاقتصاد الإبداعي لعام ٢٠٢٤، يساهم الاقتصاد الإبداعي بما يتراوح بين ٠,٥٪ و ٧,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول وما يصل إلى ١٢,٥٪ من القوى العاملة في البلدان التي شاركت في أحدث استطلاع للرأي عالمي للأونكتاد.

وشددت على أنه على الرغم من هذه المساهمات الإيجابية، فإننا نشهد أيضاً اختلالاً صارخاً في التوازن، حيث يأتي ما يقرب من ٧٠٪ من صادرات الخدمات الإبداعية من ١٠ دول

فقط، في المقام الأول من الولايات المتحدة والصين وعدد قليل من الدول الأوروبية.

وفي المقابل، أشارت هندرسون إلى أن العديد من البلدان النامية لديها حصة محدودة في الاقتصاد الإبداعي العالمي، حيث يمثل هذا التفاوت تحدياً وفرصة في آن واحد، وأوضحت أن هذا التفاوت يمثل فرصة لإطلاق العنان لإمكانات الصناعات الإبداعية في الدول النامية من خلال السياسات والاستثمارات الصحيحة.

وحددت هندرسون الاتجاهات والتحديات الرئيسية من منظور التجارة والتنمية، بما في ذلك النشر السريع للصناعات الإبداعية التي اعتبرتها تغير المشهد اليوم، لافتة إلى أن المنصات الرقمية للفنانين والمصممين وغيرهم من المهنيين المبدعين تسمح بالوصول إلى الجماهير العالمية مباشرة.

وأضافت أن هذا يوفر إمكانات هائلة ولكنه يجلب أيضاً تحديات كبيرة، فعلى سبيل المثال،



الاستفادة من هذه الفرص ، قائلة "إن سد هذه الفجوة أمر ضروري لتعزيز اقتصاد إبداعي عالمي أكثر تنافسية وشمولا"، وحثت صانعي السياسات وأصحاب المصلحة على اتخاذ إجراءات منسقة لبناء اقتصاد إبداعي مرن وشامل ومستدام.

وسلّطت هندرسون الضوء على العديد من المجالات الاستراتيجية الحاسمة، بما في ذلك التعليم وتنمية المهارات، والمساواة في الوصول إلى الخبرات الإبداعية والثقافية وتوافر البيانات.

وفيما يتعلق بالتعليم وتنمية المهارات، قالت هندرسون: "نظرًا لأن الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الصناعات الإبداعية، فإن الطلب على المهارات الرقمية ومتعددة التخصصات سيستمر في النمو، ويجب أن يركز التعليم والتدريب على بناء هذه المهارات، مما يضمن قدرة المهنيين المبدعين على التكيف مع التغييرات التكنولوجية".

أصبحت حماية الملكية الفكرية أكثر صعوبة في هذا العالم الرقمي، وتهدد الأتمتة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي بتعطيل سوق العمل. ومع ذلك، فإن الوظائف الإبداعية بشكل عام أكثر مرونة في مواجهة الأتمتة.

تكيف الصناعات الإبداعية مع التغييرات التي يقودها الذكاء الاصطناعي

وشدد هندرسون على أن الصناعات الإبداعية يجب أن تتكيف مع التغييرات التي يقودها الذكاء الاصطناعي، ولهذا "نحن بحاجة إلى الاستثمار في التدريب على المهارات لمساعدة المهنيين المبدعين على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل فعال".

ولفتت إلى أنه في العديد من البلدان، تفتقر الشركات الإبداعية إلى الخبرة الداخلية في مجال الذكاء الاصطناعي. إنهم يعتمدون على متخصصين خارجيين في الذكاء الاصطناعي.

وأوضحت أن هذا يخلق فجوة بين الفرص التي توفرها الرقمنة وقدرة الشركات على



توسع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أكد أحمد فؤاد، رئيس قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهيه الصغر ببنك قطر الوطني "QNB"، أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة نشط بشكل كبير في الوقت الحالي، خاصة بعد مبادرات البنك المركزي، والتي ساهمت أيضًا في تنشيط هذا القطاع والتوسع فيه كونه ينعكس إيجابيًا على الاقتصاد القومي.

وأضاف فؤاد أن البنوك المصرية تضع حاليًا توفير فرص التمويل والمزيد من التسهيلات لهذا القطاع على أجندتها السنوية، والذي يشمل الخدمات المالية وغير المالية.

وذكر أن مبادرة البنك المركزي الخاصة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة 0 ٪، ومبادرة تمويل القطاع الصناعي والزراعي كان لهما دورا كبيرا في توسع هذا القطاع بنسبة كبيرة، مؤكداً أن البنوك المصرية مستمرة في دعم هذا القطاع.

الشركات الناشئة تمتلك الأفكار اللازمة لبناء المشروعات التكنولوجية

من جانبه، قال الدكتور أحمد الشريف، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة أفيروس فينتشرز، إن الشركات الناشئة تمتلك الأفكار اللازمة لبناء المشروعات التكنولوجية، ولكن هذه الشركات دائمًا ما تواجه مخاطر عالية، موضحةً أن تلك الصناعة حديثة في مصر، ولكنها بدأت في النضج بشكل جيد.

وأضاف الشريف، أن الشركات الناشئة لديها أفكار بناءة من الناحية التكنولوجية كما أن لديها كذلك مخاطر عالية وأشار إلى أن مشروعات ريادة الأعمال في مصر تعتبر حديثة، موضحةً أنها بدأت في مطلع الألفية الثالثة،



وانتشرت في عام ٢٠١١ وظهرت بشكل أكبر في ٢٠١٣، واستمرت في التقدم حتى عام ٢٠٢١، لافتًا إلى أن الفترة الحالية تشهد تقدمًا ملحوظًا في الاهتمام بذلك النوع من المشروعات.

وقال إن مصر والمنطقة بدأت في الدخول إلى مضمار رأس المال الاستثماري بقوة، حيث أتاحت التمويلات اللازمة لأصحاب المشروعات.

٣ ملايين مشروع إجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

قالت الدكتورة ريم السعدي، المدير الإقليمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة - EBRD، إن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر يصل إلى ٣ ملايين مشروع، ولكن هناك مشكلة تواجه مالكي تلك المشروعات تتمثل في عدم الإلمام بالمعلومات اللازمة من أجل الحصول على التمويل.

وأكدت السعدي، ضرورة وجود كتيب أو دليل يخص طريقة الحصول على التمويل، لافتة



مزيد من الشراكات بين الحكومة المصرية والقطاع الخاص لتحفيز نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف "وجية"، أن الفترة السابقة عملنا على تقديم التحفيز لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل الدخول في الاقتصاد الرسمي، مشيرًا إلى أن بحاجة أيضًا إلى عدد كبير من المستثمرين لتوفير المزيد من فرص التمويل ودعم هذا القطاع.

دعم وتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

قال ألكسندر ليفتشينكو، الرئيس التنفيذي لشركة فوري لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إن الاهتمام بزيادة الأعمال وتعليم أساسياته لابد أن يبدأ من الأطفال في المدارس لتعزيز الوعي بهذا المجال، مضيفًا أن مصر اتخذت حاليًا خطوات متقدمة في دعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعمل أيضًا على إتاحة العديد من التسهيلات لتوفير التراخيص اللازمة لهذه المشروعات.

إلى أن البنوك تمتلك العديد من البرامج التمويلية للسيدات والشباب من أصحاب المشروعات، ولكن أصحاب الأعمال ليسوا جميعًا على دراية بتلك البرامج.

وأضافت أن أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة يواجهون صعوبة الحصول على المعرفة، لافتة إلى أن قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي تم الإعلان عنه في عام ٢٠١٧ مليء بالحوافز، ولكن غالبية أصحاب المشروعات ليسوا على دراية بالقانون والحوافز الموجودة فيه.

وأشارت إلى أن الشائعات المنتشرة حول التمويل تجعل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تردد من الحصول على التمويل، ويرجع ذلك إلى عدم المعرفة.

تحفيز نمو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة

قال هيثم وجية، العضو المنتدب لشركة افانز كابيتال ايجيبت، إننا مازلنا في حاجة إلى





”طلبات مصر“ كانت من أوائل الشركات التي حرصت على توفير تأمينات للعمالة غير المنتظمة، بالإضافة إلى إتاحة فرص تدريبية للمندوبين لتطوير مهاراتهم.

وأوضح أن لدى الشركة حاليا ٣٠ ألف مندوب توصيل يساهمون في تقديم الخدمة للعملاء، مشيرا إلى أن الهدف أن يكون النقل بشكل سريع وكبير.

الاستفادة من التجارب التي طبقت الاقتصاد الرقمي

أكد سيف عبدالمجيد، مدير مكتب مصر ومدير تنفيذي - Strategic Gears، أن الأسس التشريعية والحكومة مهمة جدا لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مضيفاً أن هناك العديد من التجارب التي طبقت الاقتصاد الرقمي لابد من الاستفادة منها وتطبيق نموذج أعمالها.

أشار إلى ضرورة توفير قوانين تدعم مشاريع رواد الأعمال، وخاصة في المناطق البعيدة وعدم الاقتصار على المحافظات المركزية.

ولفت إلى أننا بحاجة أيضاً إلى تطوير مهارات رواد الأعمال ومساعدتهم في الحصول على معلومات صحيحة من خلال خبرات أكاديمية ومهنية تدعم رحلتهم في هذا القطاع، بالإضافة إلى كيفية التسويق لمشروعاتهم وتحقيق مستهدفاتهم.

نمو المهنيين المستقلين في السوق المصري

قال عبداللطيف علما، الرئيس التنفيذي لجوميا مصر، إن المهنيين المستقلين يتحملون الدور الأكبر في منظومة العمل لدى ”جوميا مصر“، موضحاً أن ذلك يمكن أن يراه أي شخص بالعين المجردة، فالأدوار التي يقوم بها المهنيين المستقلين من استلام المنتج من التاجر، ووصوله إلى المخزن، ثم تسليمها للعميل، كل تلك الأدوار تساهم في إنجاح شركة جوميا.



وأشار إلى أن فوري بدأت في دعم هذا القطاع من خلال الابتعاد عن النموذج التقليدي وتوفير مقر للمشروع، موضحاً أن الشركة قدمت تسهيلات لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إتاحة فرصة لتأسيس شركة بدون فرع وتوفير ترخيص رقمي وذلك لتعزيز التحول الرقمي في مصر.

ولفت إلى أن العملاء يحصلون الآن على فرص تمويلية من الماكينات المتوفرة في المحال التجارية، حتى يستفيد أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من من كافة الخدمات الرقمية.

توفير تأمينات للعمالة غير المنتظمة

أكد محمد سكينه، المدير العام لشركة طلبات مصر، أن الشركة تعمل بشكل مستمر على تحسين أوضاع المندوبين وتعتبر هذا جزءا من مسؤوليتها المجتمعية، مضيفاً أن



وأضاف عُلما، أن المهنيين المستقلين يعطون جوميا ميزة تنافسية كبيرة، وذلك من حيث القدرة على تلبية احتياجات المواطنين بسرعة كبيرة في مختلف المناطق الجغرافية، والمهني المستقل وحده من يستطيع إعطاء تلك الجزئية والوصول إلى جميع القرى والنجوع في مختلف المحافظات المصرية.

واستعرض التحديات المصاحبة للاعتماد على المهنيين المستقلين، موضحًا أن جوميا على سبيل المثال تحتاج دائمًا إلى الاعتماد المهنيين المستقلين المدربين على نظام وسوف وير جوميا، وذلك من أجل ضمان تقديم الخدمة على المستوى المطلوب.

وانطلقت فعاليات الدورة الثالثة من قمة مصر لحلول الأعمال تحت شعار "الإبداع محرك الاستدامة" برعاية الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، ووزاتي البيئة، والشباب والرياضة فضلا عن الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، بمشاركة لغير من المعنيين بالاقتصاد الإبداعي وأصحاب المصلحة داخليًا وخارجيًا.

والجدير بالذكر أن القمة فى دورتها الأولى حضرها أكثر من ٨٥٠ شخص، وأكثر من ٧٥٠ شخص فى دورتها الثانية من الخبراء والمهتمين من مجتمع الأعمال وأصحاب المشروعات من مختلف القطاعات والصناعات وممثلي الحكومة والجهات التمويلية والمستثمرين ورواد الأعمال والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية والأكاديميين.





تقرير عالمي : مبادرة مصرية ضمن أفضل ١٠ ممارسات للاستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



. توقعات بأن يطالب ٧٠٪ من الاقتصاد العالمي بتقارير استدامة إلزامية خلال العامين المقبلين.

. التقرير أمد الشركات بالأدوات والرؤى التي تحتاجها للتنقل في مشهد الاستدامة المعقد واتخاذ إجراءات حاسمة.

كتب: محمد الغباشي



صنف تقرير حديث للمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) ، المبادرة الوطنية المصرية للمشروعات الخضراء الذكية (NISGP) - التي أطلقتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي - من بين ١٠ ممارسات للاستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأظهر تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي . الذي جاء بعنوان إعطاء الأولوية للاستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: رسم خرائط القضايا البيئية الحرجة للشركات الإقليمية . كيفية قيام منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإعطاء الأولوية للاستدامة في الصناعات الحيوية مثل النفط والغاز والتجزئة والتمويل والمرافق ، حيث تواجه شركات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



الاستدامة والشفافية لتظل قادرة على المنافسة على مستوى العالم.

وقال مارون كيروز، رئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنتدى الاقتصادي العالمي. "إن تبني النهج الاستباقي لممارسات الاستدامة، المدعومة بأطر تنظيمية وحوافز واضحة، أمر ضروري للمنطقة للتغلب على هذا المشهد المعقد بنجاح."

وتابع قائلا "بفضل ثروتها الطبيعية من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وإمدادات رأس المال الجاهزة والتركيز على المدى الطويل بين العديد من حكوماتها، تتمتع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوضع جيد يمكنها من تجاوز مراحل التنمية التقليدية ودمج الاستدامة مباشرة في أجندتها الرامية إلى التنويع الاقتصادي والنمو".

وأكد التقرير على أهمية التقييمات البيئية كنقطة انطلاق حاسمة للشركات التي تهدف

ضغوطا متزايدة من المستثمرين والجهات التنظيمية والأسواق العالمية لتعزيز الشفافية واعتماد نماذج أعمال أكثر استدامة.

واستهدف التقرير تمكين الشركات في الصناعات الرئيسية لتعزيز أدائها المستدام، وتلبية متطلبات السوق والمساعدة في بناء مستقبل أكثر اخضراراً واستدامة للمنطقة وخارجها. ويأتي هذا العمل كجزء من جهود مجتمع قادة الاستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لترجمة أهداف العمل المناخي العالمي إلى استراتيجيات استدامة إقليمية تركز على الحقائق المحلية.

وخلص التقرير، الذي صدر بالتعاون مع شركة Bain & Company، إلى أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه توقعات متزايدة لتبني ممارسات تجارية أكثر استدامة، متوقعا أن يطالب 70٪ من الاقتصاد العالمي بتقارير استدامة إلزامية خلال العامين المقبلين، تحتاج الشركات الإقليمية بشكل عاجل إلى تحسين أداء





فإن العديد من الشركات لاتزال تفتقر إلى مبادئ توجيهية واضحة للتعامل بفعالية مع هذه الأهداف المناخية الطموحة.

وقدم التقرير خارطة طريق شاملة لمساعدة شركات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على مواصلة ممارساتها مع معايير الاستدامة العالمية، ومعالجة التحديات الإقليمية المحددة، وتعزيز المرونة في نهاية المطاف، ومن خلال التكيف مع هذه المعايير، تستطيع الشركات تعزيز ثقة المستثمرين ولعب دور حيوي في المعركة العالمية ضد تغير المناخ.

وتظل القيادة الحكومية حاسمة في تحقيق هذه الأهداف وتعزيز الاستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نطاق أوسع.

وحلل التقرير جهود الاستدامة الوطنية التي تبذلها تسعة بلدان في المنطقة، وذهب إلى ما هو أبعد من حسابات الانبعاثات لفحص طموح السياسات ونضج البيئات التمكينية.

وأوصى التقرير بأن يواصل صناع السياسات وضع لوائح واضحة وتوفير الحوافز المالية ودعم التعاون بين القطاعين العام والخاص لتسريع انتقال المنطقة إلى اقتصاد أكثر استدامة، كما أمد التقرير الشركات بالأدوات والرؤى التي تحتاجها للتنقل في مشهد الاستدامة المعقد واتخاذ إجراءات حاسمة.

وقال أكرم العلمي، رئيس قسم المرافق والطيران والاستدامة وممارسات المسؤولية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: "تقف منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عند مفترق طرق، حيث ستحدد الخيارات المتخذة اليوم مدى استدامة ومرونة اقتصادها في العقود المقبلة"

إلى تحقيق أهداف الاستدامة. ومن خلال إعطاء الأولوية للقضايا الأكثر صلة بصناعتها وقطاعها، مثل انبعاثات الغازات الدفيئة وإدارة المياه والتنوع البيولوجي، يمكن للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحسين إدارة المخاطر والشفافية وثقة المستثمرين.

ولمساعدة الشركات في المراحل المختلفة من رحلة الاستدامة الخاصة بها، يحدد التقرير خرائط الطريق القائمة على القطاعات، بما في ذلك التوصيات المصممة خصيصًا حول كيفية قياس التأثيرات البيئية والكشف عنها.

وبرغم أن 70٪ من الانبعاثات في المنطقة تندرج تحت تعهدات صافي الانبعاثات الصفري،





كوكاكولا تسعى لاستخدام ٣٥٪ إلى ٤٠٪ من المواد المعاد تدويرها في التغليف الأولي



وتقدم الشركة المشروبات في مجموعة متنوعة من أشكال التعبئة والتغليف - الزجاجات والزجاجات البلاستيكية وعلب الألمنيوم والعبوات القابلة لإعادة التعبئة. يمكن أن يلعب كل خيار دورًا في المساعدة على تقليل نفايات التغليف والانبعاثات.

وتركز الشركة جهودها على استخدام المزيد من المواد المعاد تدويرها في التغليف الأولي ودعم معدلات التجميع، وكلاهما يتطلب سياسات تمكينية ونمو البنية التحتية للتجميع.

وتعتزم شركة Coca-Cola مواصلة الاستثمار في العبوات القابلة لإعادة التعبئة حيث توجد البنية التحتية بالفعل. يهدف نظام Coca-Cola إلى التركيز على الإجراءات المترابطة والقابلة للقياس في إطار ركيزتين: التصميم والشراكة في التجميع.

كتب: محمد الغباشي



تسعى شركة كوكا كولا إلى استخدام ٣٥٪ إلى ٤٠٪ من المواد المعاد تدويرها في التغليف الأولي (البلاستيك والزجاج والألمنيوم)، بما في ذلك زيادة استخدام البلاستيك المعاد تدويره إلى ٣٠٪ إلى ٣٥٪ على مستوى العالم.

كما تعمل على المساعدة في ضمان تحصيل ما بين ٧٠٪ إلى ٧٥٪ من العدد المعادل من الزجاجات والعلب التي تدخل السوق سنويًا.

جاء ذلك في إعلان الشركة عن الأهداف البيئية التطوعية المحدثة بهدف تحقيق هدف الشركة المتمثل في تحديث العالم وإحداث فرق.



وتهدف الشركة إلى تقليل الانبعاثات في عملياتها الخاصة، بما في ذلك عمليات التصنيع المركزة وشركاء التعبئة المملوكين للشركة، حيث يمكن أن تساعد إجراءات الشركة المتعلقة بالمياه والتعبئة والتغليف أيضًا في التخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ.

وسيتم استبعاد الشركات التي استحوذت عليها الشركة من هذا الهدف، بما في ذلك doğadang Costag CHI و BODYARMOR و innocentg fairlife. وتتوقع الشركة إعداد هذه الشركات للاندماج في مسارها البالغ 1,0 درجة مئوية مع مرور الوقت.

ويتطلب تحقيق هذا الطموح استثمارات إضافية في التقنيات الجديدة والمصادر المتجددة، والعمل مع شركاء وموردي تعبئة الزجاجات لتقليل انبعاثاتهم المباشرة.

أما بالنسبة للتصميم، تركز الشركة على ضمان أن تكون عبواتها الأساسية قابلة لإعادة التدوير.

تم تصميم جميع العبوات الاستهلاكية الأساسية للشركة (أكثر من 90%) تقريبًا بحيث يتم إعادة تدويرها، وتعمل الشركة على حل العبوات المتبقية.

يمكن أن يساعد استخدام المحتوى المعاد تدويره في التغليف الأولي في تقليل انبعاثات الشركة. ومن الممكن أن يؤدي هذا الجهد، إلى جانب ابتكارات مثل الوزن الخفيف، إلى تجنب الاستخدام الإضافي للبلاستيك البكر. تعد التكاليف والجودة والابتكار من العوامل الخارجية الديناميكية التي ستؤثر على التنفيذ.

وتهدف الشركة إلى تقليل انبعاثات الشركة في النطاق 1 و 2 و 3 بما يتماشى مع مسار 1,0 درجة مئوية بحلول عام 2030، من خط الأساس لعام 2019.





مبادرة سيكم ضمن ستة فائزين بجائزة أبطال الأرض لعام ٢٠٢٤... أعلى وسام تمنحه الأمم المتحدة في مجال البيئة



- بحلول نهاية العام سيكم تكون ساعدت ١٥,٠٠٠ مزارع على التحول إلى الزراعة الحيوية

كتب: محمد الغباشي



فازت سيكم بجائزة أبطال الأرض لعام ٢٠٢٤ - وهو أعلى وسام تمنحه الأمم المتحدة في مجال البيئة - في فئة الرؤية الريادية، وذلك تقديرا لجهودها في معالجة تدهور الأراضي والتصحر مع تعزيز التنمية المستدامة، وتعد سيكم واحدة من ستة فائزين بجائزة أبطال الأرض لمجموعة عام ٢٠٢٤.

وازدهرت سيكم وأصبحت منظمة إنمائية متعددة الأوجه تساعد في مكافحة التصحر، وبناء نظم غذائية قادرة على الصمود، ومعالجة الفقر في المناطق الريفية، ومعالجة أزمة المناخ. وبحلول نهاية العام، ستكون سيكم قد ساعدت ١٥,٠٠٠ مزارع على التحول إلى الزراعة الحيوية منذ عام ٢٠٢٢، وتوسيع نطاق هذه الممارسة عبر حوالي ١٩,٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية.

وقال الخبراء إن قيام شركة سيكم باستصلاح الأراضي المتدهورة والصحاري وتحويلها إلى نظم إيكولوجية منتجة وقائمة بوظائفها يوفر فرصا هائلة للتعافي من المخاطر التي تتعرض لها النظم الإيكولوجية، فعلى الصعيد العالمي، يتم فقدان ١٢ مليون هكتار من الأراضي القادرة على إنتاج ٢٠ مليون طن من الحبوب بسبب الجفاف والتصحر كل عام. كانت الزراعة على مدى آلاف السنين تمثل حجر الزاوية في اقتصاد مصر. فهي توفر سبل



إلى اليوم – في المزارع، وهو ما يؤدي في الأساس إلى إنشاء نظم إيكولوجية مصغرة.

وتمجّد سيكم فوائد بقايا النباتات وروث الحيوانات لتعزيز إنتاجية المحاصيل الزراعية. وتحافظ هذه الدورة المغلقة على سلامة التربة وتساعد في جعل المزارع أكثر قدرة على الصمود في مواجهة التصحر.

ويقول الخبراء إن الزراعة الحيوية الديناميكية يمكن أن توفر أيضا منافع مطلوبة بشدة في مكافحة أزمة المناخ. وتعد التربة السليمة من بين أكثر الوسائل فعالية لتخزين الكربون المسبب لارتفاع درجة حرارة الكوكب. كما تعد التربة موطنًا لأكثر من ٢٥ في المائة من التنوع البيولوجي العالمي وتدعم معظم أشكال الحياة على سطح الأرض، وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة .

وتهدف سيكم إلى مساعدة ٤٠,٠٠٠ مزارع على التحول إلى الزراعة الحيوية بحلول نهاية عام ٢٠٢٥ بالشراكة مع الجمعية المصرية للزراعة الحيوية. وبحلول عام ٢٠٢٨، يتمثل الهدف في الوصول إلى ٢٥٠,٠٠٠ مزارع ممن يعملون في مزارع تمتد على مساحة ١,٦ مليون فدان.

ومن بين المساعي الأخرى التي تبذلها شركة سيكم جهودها في مجال استصلاح ١٠٠٠ هكتار من الصحراء وإنشاء مجتمع محلي مكثف ذاتيا. ونظرا لكون ٩٦ في المائة من أراضي مصر صحراء، فإن برنامج "خضرة الصحراء" يهدف إلى توفير الغذاء لعشرات الآلاف من الناس إضافة إلى عزل الكربون.

وتمنح جائزة أبطال الأرض السنوية، وهي أعلى وسام بيئي تمنحه الأمم المتحدة، للرواد في طليعة الجهود المبذولة لحماية الناس وكوكب الأرض ، ومنذ عام ٢٠٠٥، كُرِّمت الجائزة ١٢٢ فائزًا لقياداتهم البيئية المتميزة والملهمة.



العيش لنحو ٥٥ في المائة من سكان مصر، ولكن عقودًا من زحف الصحاري وتدهور الأراضي والاحتفاظ السكاني جعلت ضمان الأمن الغذائي يمثل تحديًا، وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة .

وفي سباق لتلبية الطلب المتزايد على توفير الغذاء ودعم السكان الذين يعيش أكثر من ربعهم في فقر، اعتمدت مصر لفترة طويلة على استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية. وكثيراً ما يُنظر إلى هذه الأسمدة والمبيدات باعتبارها أرخص وسيلة لتعزيز إنتاجية المحاصيل الزراعية.

ولكن عند الإفراط في استخدامها، فإنها قد تتسرب إلى المياه الجوفية وتضعف بنية التربة، وتؤدي إلى تآكل الأرض وفي نهاية المطاف تفسخ المجال للصحراء.

وتتجنب سيكم استخدام الأسمدة الكيماوية. فهي تعمل مع المزارعين في مختلف أنحاء مصر لضمان وجود مجموعة واسعة من النباتات والحيوانات - بدءًا من النحل ووصولاً



علاوة على ذلك، غابرييل باون، وهو مدافع روماني عن البيئة تم تكريمه في فئة الإلهام والعمل، هو مؤسس منظمة Agent Green غير الحكومية، التي ساعدت في إنقاذ آلاف الهكتارات من التنوع البيولوجي الثمين في منطقة الكاربات منذ عام ٢٠٠٩ من خلال فضح التدمير وقطع الأشجار غير القانوني للغابات في أوروبا.

كما عمل لو تشي، العالم الصيني الذي تم تكريمه في فئة العلوم والابتكار، في قطاعات العلوم والسياسة لمدة ثلاثة عقود لمساعدة الصين على عكس التدهور وتقليص صحاريها. بصفته كبير العلماء في الأكاديمية الصينية للغابات والرئيس المؤسس لمعهد السور الأخضر العظيم، لعب لو دورًا رئيسيًا في تنفيذ أكبر مشروع للتشجير في العالم، وإنشاء شبكات وشراكات بحثية متخصصة، وتعزيز التعاون متعدد الأطراف للقضاء على التصحر، وحماية الأراضي. التدهور والجفاف.

مادهاف جادجيل، عالم البيئة الهندي الذي تم تكريمه في فئة الإنجاز مدى الحياة، قضى عقودًا من الزمن في حماية الناس والكوكب من خلال الأبحاث والمشاركة المجتمعية. من تقييمات الأثر البيئي التاريخية لسياسات الدولة والسياسات الوطنية إلى المشاركة البيئية على

والفائزون الستة بأبطال هذا العام هم سونيا جواخارا، وزيرة الشعوب الأصلية البرازيلية التي تم تكريمها في فئة القيادة السياسية، والتي ظلت تدافع عن حقوق السكان الأصليين لأكثر من عقدين من الزمن، أصبحت جواخارا أول وزيرة لشؤون السكان الأصليين في البرازيل وأول وزيرة لشؤون السكان الأصليين في البلاد في عام ٢٠٢٣.

وتحت قيادتها، تم الاعتراف بثلاثة عشر إقليمًا كأراض للسكان الأصليين لدرء إزالة الغابات وقطع الأشجار غير القانوني وتجار المخدرات.

كما تستخدم إيمي باورز كورداليس، وهي مدافعة عن حقوق السكان الأصليين تم تكريمها في فئة الإلهام والعمل، خبرتها القانونية وشغفها بالترميم لتأمين مستقبل أفضل لقبيلة يوروك ونهر كلاماث في الولايات المتحدة.

يُظهر عمل كورداليس لاستعادة النظام البيئي للنهر وتشجيع اعتماد ممارسات الصيد المستدامة كيف يمكن أن يؤدي العمل البيئي الجريء إلى إحداث تغيير إيجابي كبير، مع الحفاظ على حقوق الشعوب الأصلية وسبل عيشها.





مستدامة. وهذا يهدد العالم الطبيعي وقدرتنا على توفير الغذاء لأنفسنا على المدى الطويل. وتُظهر سيكم أنه من الممكن جعل النظم الغذائية تعمل لصالح الناس والكوكب، وهو أمر حيوي للتغلب على الأزمات البيئية مثل التصحر واستعادة توازن البشرية مع الطبيعة“.

ويتأثر ما يقدر بنحو ٣,٢ مليار شخص في جميع أنحاء العالم بالتصحر. وبحلول عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن يتأثر أكثر من ثلاثة أرباع سكان العالم بالجفاف.

في مارس ٢٠١٩، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا يعلن الفترة ٢٠٢١-٢٠٣٠ عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظام البيئي.

تهدف حملة #GenerationRestoration التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى دعم التقدم المتسارع بشأن هذه الالتزامات من خلال حشد الدعم لخطة عام ٢٠٣٠ لتنفيذ أعمال حيوية لاستعادة النظام البيئي لحماية ٣٠ في المائة من الطبيعة في البر والبحر وإعادة تأهيل ٣٠ في المائة من التدهور الكوكبي. على الصعيد العالمي، تعهدت البلدان باستعادة مليار هكتار من الأراضي بحلول عام ٢٠٣٠، في حين تشير الاتجاهات الحالية إلى ١,٥ مليار هكتار.

مستوى القاعدة الشعبية، أثر عمل جادجيل بشكل كبير على الرأي العام والسياسات الرسمية بشأن حماية الموارد الطبيعية. وهو مشهور بعمله الأساسي في منطقة غاتس الغربية الهشة بيئيًا في الهند، والتي تعد نقطة ساخنة فريدة من نوعها للتنوع البيولوجي العالمي.

وقالت إنغر أندرسن، المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: "إن ما يقرب من ٤٠ في المائة من أراضي العالم متدهورة بالفعل، والتصحر أخذ في الارتفاع، وحالات الجفاف المدمرة أصبحت أكثر انتظامًا".

وأضافت "الخبر السار هو أن الحلول موجودة بالفعل اليوم، وفي جميع أنحاء العالم، يُظهر الأفراد والمنظمات غير العادية أنه من الممكن الدفاع عن كوكبنا وعلاجه".

وتابعت "إن جهود أبطال الأرض لعام ٢٠٢٤ تقف شامخة كتذكير بأن الكفاح من أجل حماية أرضنا وأنهيارنا ومحيطاتنا هو معركة يمكننا الفوز بها. ومن خلال السياسات الصحيحة، والإنجازات العلمية، وإصلاحات الأنظمة، والنشاط، بالإضافة إلى القيادة الحيوية وحكمة الشعوب الأصلية، يمكننا استعادة أنظمتنا البيئية".

وقالت "في كثير من الأحيان، تكون الطريقة التي تنتج بها البشرية الغذاء ببساطة غير



تقرير: أكثر من ٦٠ مليون شخص حول العالم يعملون في أنشطة تتعلق بالطبيعية وحماية النظم الإيكولوجية



- الاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعية يمكن أن يخلق ٣٢ مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠٣٠.
- توقعات بارتفاع حصة العمالة حول العالم في هذه المناطق من حوالي ٥٪ حالياً إلى أكثر من ٤٠٪.

كتب : محمد الغباشي



كشف تقرير حديث أن أكثر من ٦٠ مليون شخص حول العالم يعملون في أنشطة مصنفة على أنها حلول قائمة على الطبيعة (NbS)، وهي إجراءات تهدف إلى حماية النظم الإيكولوجية الأرضية والمياه العذبة والساحلية والبحرية الطبيعية أو المعدلة والمحافظة عليها واستعادتها واستخدامها بشكل مستدام وإدارتها.

ويمكن للاستثمار في الحلول القائمة على الطبيعة أن يخلق ما يصل إلى ٣٢ مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠٣٠، وستكون أكبر المكاسب في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والدول العربية، كما يمكن أن يرتفع عدد الأشخاص العاملين في الحلول القائمة على الحلول من المستوى الحالي البالغ ٢,٥ مليون إلى أكثر من ١٣ مليون. بحلول عام ٢٠٣٠.



في حين تركز تقديرات العمالة حالياً على الحلول القائمة على الحلول لمواجهة التحديات البيئية مثل التخفيف من آثار المناخ وفقدان التنوع البيولوجي فضلاً عن تدهور الأراضي، هناك إمكانات غير مستغلة لمزيد من البنية التحتية "الخضراء والرمادية" التي تدمج كل من البنية التحتية المبنية والقائمة على الطبيعة (NbI).

وفي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل حيث يتطلب العمل القائم على الطبيعة المزيد من العمالة الكثيفة، هناك مجال واسع لخلق فرص عمل للفئات السكانية الضعيفة.

وقالت ميري عطا الله، رئيسة فرع التكيف مع المناخ التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: "مع وجود تريليونات من الدولارات من الاستثمارات في البنية التحتية قيد التنفيذ خلال العقود المقبلة، توفر مبادرة التنوع البيولوجي فرصة

ومن المتوقع أن ترتفع حصة العمالة حول العالم في هذه المناطق من حوالي ٥٪ حالياً إلى أكثر من ٤٠٪.

جاء ذلك وفقاً لتقرير جديد صادر عن منظمة العمل الدولية (ILO)، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

ودعا تقرير العمل اللائق في الحلول القائمة على الطبيعة ٢٠٢٤، الذي تم إطلاقه خلال الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف (COP16) لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD)، في الرياض، المملكة العربية السعودية، إلى زيادة الاستثمارات الموجهة بشكل أكبر من أجل البلدان ذات الإمكانيات الأكبر لاستخدام NbS.



المترابطة مع تقديم فوائد مهمة لرفاهية الإنسان وسبل عيشه، بما في ذلك الوظائف الجيدة“.

وأضاف ”عند التخطيط والتنفيذ باستخدام إطار بيئي واجتماعي واقتصادي قوي يتبع المعيار العالمي للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة للتحول القائمة على الطبيعة، فإن الحل القائمة على الطبيعة توفر أداة أساسية في تنفيذ أطر سياسات المناخ والتنوع البيولوجي“.

وتشمل التوصيات الرئيسية الواردة في التقرير تعزيز أطر السياسات، والاستثمار في تنمية المهارات، وتعزيز إنتاجية العمال، ويوصي التقرير كذلك بتعزيز حقوق العمال والشمولية في وظائف NbS، وتعزيز البحث وجمع البيانات.



ممتازة لتوجيه مبلغ كبير إلى الطبيعة وتعزيز خلق فرص العمل اللائق وإنشاء بنية تحتية أكثر قدرة على الصمود أمام تغير المناخ“.

وسلط التقرير الضوء على أنه على الرغم من أن الفوائد الإجمالية للتحول الأخضر إيجابية، إلا أن مجموعات معينة قد تواجه آثارا سلبية على وظائفها وسبل عيشها. ومع تزايد الطلب على الحل القائمة على الحل، فإن تعبئة موارد إضافية وتنفيذ تدابير انتقالية عادلة سيكون أمراً ضرورياً لضمان دعم واسع النطاق لهذه المبادرات.

قال مصطفى كمال غاي، مدير برنامج العمل ذو الأولوية في منظمة العمل الدولية بشأن التحولات العادلة ”نأمل أن يساهم هذا التقرير في الحوار العالمي حول أهمية العمل اللائق في حماية أنظمتنا البيئية واستعادتها وإدارتها بشكل مستدام.

وتابع قائلاً ”نأمل أيضاً أن توفر إرشادات لواقعي السياسات والممارسين بشأن الاستفادة من فرص العمل عند تخطيط وتنفيذ الحل القائمة على الحل“.

وتشكل الفجوات في المهارات في كل من الكفاءات الفنية والأساسية حواجز، حيث يتم تصنيف معظم وظائف NbS الحالية على أنها أدوار متوسطة المهارة. ومع نمو NbS، من المتوقع أن ترتفع الأدوار ذات المهارات العالية، مما يؤكد الحاجة إلى تنمية المهارات المستهدفة لتوسيع نطاق المشاريع وتحسين جودة الوظائف.

وقال ستيوارت ماجينيس، نائب المدير العام للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة: ”إن هذا يجعل الحل القائمة وسيلة قابلة للتطوير وفعالة لمعالجة أزمات المناخ والتنوع البيولوجي



الأونكتاد تدشن قاعدة بيانات جديدة لتتبع التجارة الدولية للبدايل غير البلاستيكية



وتأتي قاعدة البيانات في الوقت الذي تجري فيه المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة في الفترة من ٢٥ نوفمبر إلى ١ ديسمبر ٢٠٢٤ في بوسان، جمهورية كوريا، لوضع معاهدة عالمية تهدف إلى إنهاء التلوث البلاستيكي لحماية صحة الإنسان والكوكب. وستكون هذه المفاوضات بمثابة اختبار صعب للسياسة اللازمة لمعالجة هذا التهديد العالمي لجميع أشكال الحياة على الأرض.

تتيح قاعدة البيانات للمستخدمين تتبع الأنماط المتطورة للتجارة العالمية في البدائل غير البلاستيكية بناءً على قيم الصادرات التي أبلغت عنها الدول الأعضاء.

كتب : محمد الغباشي



دشن مركز البيانات الإلكتروني التابع للأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) قاعدة بيانات جديدة لتتبع التجارة الدولية في البدائل غير البلاستيكية.

ويمكن أن تكون هذه المواد معادن أو لب الخشب أو ألياف طبيعية مثل القطن والخيزران والأعشاب البحرية. ويمكن استخدامها لصنع إصدارات أكثر صديقة للبيئة من أكياس التسوق والأواني ومغني الراب وغيرها من المنتجات البلاستيكية المستهلكة يوميًا.



عام ٢٠٢٢، تلوح في الأفق بشكل كبير في التجارة الدولية.

ولكن مع إعطاء الأسواق الأولوية بشكل متزايد للاستدامة، تكتسب البدائل غير البلاستيكية المزيد من الأرض.

وفي عام ٢٠٢٢، بلغت قيمة الصادرات العالمية من البدائل غير البلاستيكية ٨٣١ مليار دولار، أي بمعدل نمو أسرع بنسبة ٣٠٪ من تجارة البلاستيك.

ومن الناحية الجغرافية، تصدر آسيا وأوروبا صادرات البدائل غير البلاستيكية العالمية من حيث القيمة (تستحوذ كل منهما على حصة ٣٧٪)، بدعم من التجارة البينية القوية. ومشاركة أفريقيا صغيرة بشكل ملحوظ، حيث تبلغ حالياً أقل من ٣٪.

وبعيداً عن الفوائد البيئية، فإن التحول نحو البدائل غير البلاستيكية من الممكن أن يحفز الجهود الرامية إلى تعزيز وتنويع الصادرات، وخلق فرص عمل جيدة، وتعزيز القدرات الإنتاجية.

يقول آنو بيلتولا، مدير إحصاءات الأونكتاد: "يمكن لهذه السلسلة الإحصائية المرتكزة على البيانات الجمركية التي أبلغت عنها جميع البلدان تقريباً، أن تساعد في تعزيز الاستراتيجيات المبنية على البيانات لدفع ممارسات الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة".

وقالت شانثال لاين كاربنتييه، رئيسة قسم التجارة والبيئة: "تهدف البيانات الجديدة إلى زيادة الوعي بتوافر خيارات مادية أخرى غير المواد البلاستيكية، حيث تواجه الدول الأعضاء تحديات في التفاوض على معاهدة للقضاء على التلوث البلاستيكي، الموجود في كل مكان في سلاسل القيمة لدينا". وفرع المناخ في الأونكتاد.

وتابعت "إنه أيضاً مفتاح لتمكين الابتكار وتصميم المنتجات للبدائل غير البلاستيكية مع إمكانية تقليل التلوث وانبعاثات الغازات الدفيئة".

ولا تزال صادرات المواد البلاستيكية أو السلع المصنوعة من البلاستيك، والتي تبلغ قيمتها مستوى قياسياً قدره ١,٢ تريليون دولار في



”ميناء دمياط ” بوابة مصر للتجارة العالمية: ومركز لوجستي متطور على البحر المتوسط



كتبت: جانا حاتم



يُعتبر ميناء دمياط أحد أهم الموانئ المصرية على البحر المتوسط، ويمثل نقطة محورية للتجارة الدولية والنقل البحري حيث يتمتع الميناء بموقع استراتيجي بالقرب من مصب نهر النيل، مما يجعله قريبًا من مراكز الإنتاج والاستهلاك في الدلتا والقاهرة، كما يساهم الميناء في تعزيز الاقتصاد الوطني وتطوير البنية التحتية للموانئ المصرية.

و يقع ميناء دمياط على الساحل الشمالي لمصر، على بعد حوالي ٧٠ كيلومترًا غرب بورسعيد و٢٠٠ كيلومتر شمال القاهرة و تبلغ مساحة الميناء الكلية حوالي ١١,٨ كيلومتر مربع، تشمل الأرصفة والساحات والمرافق التشغيلية.

”مرافق الميناء“

و يضم الميناء ١٤ رصيفًا متعدد الاستخدامات بأعماق تتراوح بين ١٢ و١٥ مترًا، مُجهزة لاستقبال الحاويات، البضائع العامة، والصب الجاف والسائل.

كما يتميز الميناء بمعدات حديثة تشمل أوناش رصيف وساحة عملاقة لتسهيل عمليات الشحن والتفريغ إلى جانب ساحات تخزين واسعة تزيد مساحتها عن ١,٢ مليون متر مربع و ساحات مخصصة للحاويات والبضائع العامة.



مزايا البيئية حيث يلتزم ميناء دمياط بالمعايير البيئية العالمية من خلال استخدام معدات صديقة للبيئة، و يتم تطبيق أنظمة حديثة لإدارة المخلفات وتقليل الانبعاثات الضارة.

”محطة حاويات تحيا مصر ا“

تُعد محطة حاويات تحيا مصر ا في ميناء دمياط واحدة من أكبر وأحدث المحطات اللوجستية في منطقة البحر المتوسط، حيث تمثل نقلة نوعية في مجال النقل البحري وتجارة الحاويات بمصر و تم تصميم المحطة وفقاً لأحدث المعايير العالمية بهدف تعزيز دور ميناء دمياط كمركز إقليمي لتجارة الترانزيت.

و الطاقة الاستيعابية للمحطة تصل إلى ٣,٥ مليون حاوية مكافئة سنويًا و يبلغ طول الأرصفة حوالي ١٩٧٠ مترًا، بعمق يصل إلى ١٨ مترًا لاستقبال السفن العملاقة و بالنسبة إلى الساحات الخلفية فهي تمتد الساحات على مساحة ٩٢٢ ألف متر مربع، مُجهزة بأحدث المعدات لتخزين ونقل الحاويات.

و الهدف منها هو تعزيز كفاءة الموانئ المصرية وزيادة طاقتها الاستيعابية و تحويل مصر إلى مركز إقليمي للنقل البحري واللوجستيات و دعم الاقتصاد الوطني من خلال جذب السفن العملاقة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

و من أنشطة الميناء : شحن وتفريغ الحاويات والبضائع العامة وتصدير الحبوب والمواد الخام مثل الأسمنت والرخام و استقبال السفن العملاقة وسفن الترانزيت كما يوجد خدمات مختلفة مثل : خدمات الشحن والتفريغ، والتخزين المؤقت والدائم و صيانة السفن والمعدات البحرية و خدمات جمركية ولوجستية.

و لميناء دمياط أهمية اقتصادية كبيرة حيث يُعتبر محورًا أساسيًا لتصدير واستيراد البضائع، مما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني كما أنه يلعب دورًا رئيسيًا في تعزيز التجارة الخارجية لمصر وزيادة الصادرات و أيضاً يُوفر آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة للعاملين في مجالات النقل واللوجستيات.

”مشروعات التطوير“

محطة الحاويات ”تحيا مصر ا“: وهو مشروع استراتيجي جديد لتعزيز قدرات الميناء، بطاقة استيعابية تصل إلى ٣,٥ مليون حاوية مكافئة.

و بالنسبة إلى التوسعات المستقبلية، هناك زيادة أعماق الأرصفة لاستقبال السفن العملاقة، و تطوير محطات متخصصة للبضائع الصب السائلة والجافة أما التحول الرقمي،

هناك اعتماد أنظمة تشغيل متطورة لتسريع العمليات وتحسين الكفاءة، كما يوجد أيضا





يقلل من زمن وصول البضائع ويحافظ على جودتها إلى جانب تشجيع الاستثمار حيث يساهم في جذب المستثمرين الإيطاليين لإقامة مشروعات إنتاجية في مصر، ويعزز من مكانة مصر كمركز إقليمي للتجارة واللوجستيات و أيضاً يهدف لتخفيض التكاليف حيث قدمت الحكومة المصرية حوافز لتشغيل الخط بفعالية، بما في ذلك تخفيض رسوم الموانئ بنسبة ٨٨٪ وتخفيض رسوم المرور على الطرق المصرية من ٣٠٠ دولار إلى ١٠٠ دولار للشاحنات.

”تفاصيل التشغيل“

(السعة والرحلات) : يتم تشغيل سفينة بسعة ٤٢٠ شاحنة، بمعدل رحلة أسبوعياً بين الميناءين أما بالنسبة إلى (المدة الزمنية) : يستغرق نقل البضائع عبر هذا الخط حوالي يومين ونصف، مما يقلل بشكل كبير من زمن الشحن مقارنة بالوسائل التقليدية، فهذا الخط يمثل خطوة استراتيجية لتعزيز العلاقات التجارية بين مصر وإيطاليا، ويفتح آفاقاً جديدة للصادرات المصرية نحو الأسواق الأوروبية.

ويعد خط الرورو الرابط بين مصر و إيطاليا ضمن توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية، بتحويل مصر إلى مركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت ، حيث يساهم في تعزيز قدرة مصر على أن تكون منطقة لوجستية مركزية بين أوروبا وأفريقيا ، فضلاً عن زيادة وتعزيز الفرص التجارية ودعم

و تتميز المحطة باستخدام معدات صديقة للبيئة، تشمل أوناش رصيف وساحة عملاقة تعمل بالكهرباء، مما يساهم في تقليل انبعاثات الكربون، كما تعتمد المحطة على أنظمة رقمية متطورة لتسهيل عمليات الشحن والتفريغ وتحسين كفاءة الخدمات.

”الشراكات الدولية“

تم تنفيذ المشروع بالشراكة مع تحالف عالمي يضم شركات رائدة مثل ”يورو جيت“ الألمانية و”هاباج لويد“، ما يضمن إدارة وتشغيل المحطة وفقاً لأعلى المعايير الدولية.

”خط الرورو الرابط بين مصر و إيطاليا“

يعد خط الرورو بين مصر و إيطاليا، خط نقل بحري سريع مخصص لنقل البضائع، خاصة الحاصلات الزراعية سريعة التلف، بين ميناء دمياط في مصر وميناء تريستا في إيطاليا، تم إطلاق هذا الخط في ٢٩ نوفمبر ٢٠٢٤، حيث غادرت أول سفينة من ميناء دمياط في الساعة العاشرة صباحاً ووصلت إلى ميناء تريستا بعد يومين ونصف.

”أهداف الخط“

يهدف خط الرورو بين مصر و إيطاليا لتعزيز التبادل التجاري، و زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر وإيطاليا، ودعم المصالح الاقتصادية المشتركة و أيضاً نقل الحاصلات الزراعية حيث يوفر وسيلة سريعة لنقل الحاصلات الزراعية المصرية إلى الأسواق الإيطالية والأوروبية، مما



ويأتى الاجتماع في إطار توجيهات الفريق مهندس كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل باستمرار عرض الفرص التصديرية للمنتجات والسلع المصرية والتي تستهدف الأسواق الأوروبية عبر خط الرورو الرابط بين مصر و إيطاليا.

و كان قد أصدر المركز الإعلامي لهيئة ميناء دمياط بياناً أعلن فيه، أن الميناء استقبل خلال ٢٤ ساعة ١٢ سفينة، بينما غادرته ١٢ سفينة أخرى، ليصل إجمالي عدد السفن الراسية بالميناء إلى ٣٥ سفينة.

وأوضح بيان أصدرته هيئة ميناء دمياط يوم الثلاثاء ١٧ ديسمبر ٢٠٢٤ ، أن إجمالي حركة الصادر من البضائع العامة بلغت ٥١١٦٧ طنًا، تضمنت ١٧٩٩٢ طن يوريا، و٣٣٠٠ طن أسمنت معبأ، و١٠٠٠ طن جبس معبأ، و٥٠٦٦ طن كلينكر، و٢٣٨٠٩ طن بضائع متنوعة.

كما بلغت حركة الوارد من البضائع العامة ٥٤٣٢٨ طنًا، شملت ١٣١٦٦ طن قمح، و١٢٥٠٠ طن ذرة، و١٠٠٠٠ طن فول، و٩٤٨٧ طن حديد، و٦٣٠٠ طن خردة، و١٤٥٠ طن بذرة كتان، و٤٠٠ طن فول صويا، و٨٢٥ طن خشب زان، و٢٠٠ طن مولاس.

الصادرات المصرية من المنتجات الصناعية والحاصلات الزراعية من خلال تسهيل نفاذية المنتج المصري للأسواق الأوروبية .

و في يوم ١٧ ديسمبر ٢٠٢٤، نظمت هيئة ميناء دمياط اجتماعاً تنسيقياً بين وفد من الغرفة التجارية بمحافظة الإسكندرية والشركة المشغلة للخط الملاحي بين مينائى دمياط وتريستا الإيطالي، بحضور اللواء بحري أحمد حمدي عبد العزيز نائب رئيس مجلس الإدارة للتشغيل بميناء دمياط، نائباً عن اللواء طارق عدلي عبد الله رئيس هيئة ميناء دمياط.

و تتضمن الاجتماع مناقشات من رجال الأعمال والمصدرين بمحافظة الإسكندرية للتعريف بـ الخط الملاحي وأهم الدول المستهدفة بالتصدير وأنواع البضائع ذات الطلب في السوق الأوروبية ، كما تم مناقشة أهم التسهيلات التي تقدمها الجهات المختصة بالمجتمع المينائي لتشجيع نفاذ المنتجات الزراعية وغيرها من المنتجات المصرية الى أسواق الدول الأوروبية المستهدفة كما تناول الاجتماع أهم التسهيلات والمزايا التصديرية التي تقدمها الشركة لعملاء الخط الملاحي خاصة الخدمات المقدمة في الموانئ الأوروبية المختلفة وآلية تسعير الخدمات والتي تتناسب مع التسهيلات والمزايا المقدمة.





قفزات نوعية للدولة المصرية في الارتقاء بالمنظومة الصحية في ٢٠٢٤



كتبت : دينا مقلد



تواصل الدولة المصرية جهودها لتحسين المنظومة الصحية وتعزيز قدراتها الدوائية، وتلتزم بتوفير خدمات صحية متكاملة لجميع المواطنين وخاصة الفئات الأولى بالرعاية.

وتمضي الدولة بخطى واثقة لتكون نموذجًا يُحتذى به على مستوى المنطقة، وتحقيق الريادة العالمية في هذا المجال بدايةً بتطوير البنية التحتية للمستشفيات والمراكز الصحية وإطلاق مبادرات الصحة العامة، بالإضافة إلى التوسع في استخدام التكنولوجيا في الرعاية الصحية.

وترصد مجلة «استدامة» أبرز جهود الدولة المصرية للارتقاء بالمنظومة الصحية خلال عام ٢٠٢٤.

• تطوير المستشفيات الحكومية

عملت وزارة الصحة والسكان على تطوير العديد من المستشفيات الحكومية، سواء من خلال بناء مستشفيات جديدة أو تحديث وتوسيع المستشفيات القديمة لتوفير خدمات صحية متطورة، وذلك بهدف تقديم خدمة صحية متكاملة للمواطنين وفقًا لأحدث المعايير.



قدمت قدمت الحملة حوالي 100 مليون خدمة طبية، في مختلف القطاعات، فضلاً عن تقديم 6٠٣ آلاف و٢٤٦ خدمة من خلال قطاع الرعاية الأساسية وتنظيم الأسرة، بالإضافة إلى ٤٠٥ آلاف و٤٨٧ خدمة من خلال قطاع الرعاية العلاجية.

وهدفت هذه المبادرة إلى تكثيف الجهود الصحية من خلال التركيز على منع الأمراض وتقليصها، بدلاً من الاكتفاء بالعلاج فقط. كما قدمت حملة "١٠٠ يوم صحة" خدمات التوعية والتثقيف الصحي لـ ٦٨ ألف و٢٢٥ مواطن، من خلال فرق التواصل المجتمعي المنتشرة بالمناطق العامة والنوادي والمولات بالمحافظات، بهدف رفع الوعي وتوجيه المواطنين إلى تلقي الخدمات المقدمة.

ويذكر أنه تم إطلاق النسخة الثانية من حملة "١٠٠ يوم صحة" في يوليو الماضي.

وبحسب تصريحات وزارة الصحة، قدمت مبادرات الصحة العامة ٩٦ ألف و٦٧ خدمة، وقدم قطاع الطب الوقائي ١٠٠ ألف و٩٤٤ خدمة، متضمنة ٩٢

مبادرات الصحة العامة:

وقامت وزارة الصحة والسكان بفحص ٤ ملايين و٤٧٨ ألف طالب ضمن مبادرة رئيس الجمهورية للكشف المبكر عن «الأنيميا والسمنة والتقزم» بالمدارس الابتدائية أعلنت وزارة الصحة والسكان، وذلك منذ إطلاقها العام الدراسي الحالي يوم ٥ نوفمبر ٢٠٢٣ وحتى شهر مارس من العام الجاري.

ويأتي ذلك في إطار حرص الدولة علي صحة وسلامة الطلاب، حيث استهدفت المبادرة فحص الطلاب في المرحلة الابتدائية من المصريين وغير المصريين المقيمين على أرض مصر.

وتضمنت خدمات المبادرة تتضمن إجراء المسح الطبي للطلاب وقياس الوزن، والطول، ونسبة الهيموجلوبين بالدم، للكشف عن أمراض سوء التغذية، ووضع الآليات اللازمة لتحسين صحة الطلاب، وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.

كما اختتمت وزارة الصحة والسكان مبادرة "١٠٠ يوم صحة" بعد عمل استمر ١٠٠ يوم، حيث





مطابقة للمعايير الدولية، لطلاب المدارس ، ذات مذاق جيد وطريقة تقديم جذابة حتى يقبل الطلاب عليها.

واستهدفت المبادرة رفع وعي طلاب المدارس والمجتمع المدرسي ككل عن التغذية السليمة والصحية وأهميتها في بناء وحماية الانسان من خلال تطبيق حملات توعية، و تثقيف داخل المدارس للطلاب، وموظفي المدرسة، وأولياء الأمور لزيادة الإقبال على الوجبات الصحية.

التوسع في استخدام التكنولوجيا وتعزيز التحول الرقمي في قطاع الرعاية الصحية

أطلقت وزارة الصحة في مارس الماضي فعاليات البرنامج التدريبي "مجتمع صحي آمن رقميًا"، وبالتعاون مع شركة الشرق الأوسط لخدمات تكنولوجيا المعلومات MCS.

واستهدف البرنامج تعزيز مفاهيم "الوقاية الرقمية" لدى العاملين بالوزارة، ورفع التوعية بالتهديدات والمخاطر الأمنية، بما يساهم في تفادي الهجمات السيبرانية للحد من

ألفاً و ٣٥ خدمة تم تقديمها من خلال مستشفيات أمانة المراكز الطبية المتخصصة، و٤٣ ألفاً و ٦٩٠ خدمة من الوحدات التابعة للهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية.

وبما يخص مبادرة دعم الصحة النفسية، فقد قدمت ١٢٦ ألفاً و ٣٤٧ خدمة، بينما وفرت مستشفيات وعيادات الهيئة العامة للتأمين الصحي ١٢٦ ألفاً و ٦٠٤ خدمات.

كما أطلق وزير الصحة والسكان والتربية والتعليم والتعليم الفني مبادرة "الشراكة من أجل مدن صحية"، وبالشراكة مع منظمة الصحة العالمية، وبنك الطعام المصري، مع تنامي الاهتمام والزخم الموجه للتغذية بجمهورية مصر العربية بصفة عامة وبالمدارس الحكومية خاصة، بعد إطلاق رئيس الجمهورية، عبدالفتاح السيسي، عدة مبادرات صحية للاهتمام بصحة الأطفال، والاكتشاف المبكر للأمراض السمنة، والأنيميا، والتقرن.

وتهدف إلى توفير غذاء صحي وآمن بالمدارس من خلال تقديم وجبات وأغذية صحية



والأجهزة والبيانات، وكذلك الطرق المثلى لحماية المعلومات الشخصية والمهنية.

وتضمن البرنامج تنظيم عدد من الجلسات التعريفية والتثقيفية لكافة قيادات مؤسسات وهيئات منظومة الصحة المصرية، كما يدور المحور الثالث حول برنامج متكامل لتدريب وتطوير المتخصصين في أقسام تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني، وذلك للوقوف على أحدث المستجدات العالمية والتعرف على الاتجاهات الحديثة في الصناعة والممارسات الأفضل للوقاية من المخاطر الرقمية وإتخاذ كافة الإجراءات الإحترازية.

وفي أبريل الماضي، افتتحت وزارة الصحة والسكان المشروع القومي لميكنة منظومة الغسيل الكلوي، وذلك لتيسير على المرضى فى الحصول على خدمة طبية ذات جودة عالية فى ظل بيئة صحية آمنة، وذلك بمقر أكاديمية الأميرة فاطمة للتعليم الطبي والمهني.

وجاء ذلك فى إطار توجه الدولة المصرية لتطبيق التحول الرقمي تنفيذًا لأهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.

الخسائر المالية والمعلوماتية والأمنية، فى إطار جهودات الدولة لتحقيق استراتيجية التحول الرقمي.

واستعرض الدكتور أشرف عبد العليم مساعد وزير الصحة والسكان لتكنولوجيا المعلومات، الخطوات التى اتخذتها الوزارة نحو التحول الرقمي ومحاور العمل الأساسية والتي تشمل تكوين كوادر جديدة، مجموعات عمل، وتهيئة مبنى الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة، ودراسة ميكنة وحدات الرعاية الأساسية وتنفيذها.

وعمل البرنامج على خلق مميزات تنافسية إضافية لقطاع الصحة بإعتباره أحد أهم القطاعات الحيوية والرئيسية فى مسيرة التنمية المصرية من خلال رفع الوعي وتأهيل ١٠٠٠ موظف من غير المتخصصين بوزارة الصحة والسكان على أدوات الإستخدام الآمن للتكنولوجيا الحديثة والتواصل الرقمي، والتركيز على التعريف بالتشريعات والقوانين المنظمة للأمن السيبراني لدى الكادر الحكومي، بالإضافة إلى أدوات تأمين مساحة العمل





وبواسطة التطبيق يستطيع الطبيب متابعة الحالة إكلينيكيًا وتوثيق النصائح الطبية الخاصة بالحالة على التطبيق وأيضًا يتيح للممرضة تسجيل الأدوية التي يتلقاها المريض أثناء الجلسة، وعند نهاية الجلسة تعيد الممرضة مسح الباركود ليتم غلق الجلسة على التطبيق وتصوير الفلتر من جهة الباركود، وإرسال طلب تقييم للجلسة على واجهة التطبيق في الحساب الخاص بالمريض لقياس مستوى رضاه عن الخدمة وأخذ التقييمات سواء الإيجابية أو السلبية في الاعتبار لتحسين العمل بالمنظومة.

وكما أتاح التطبيق توفير حرية اختيار المريض لوحدات الغسيل الكلوي المختلفة، وذلك إذا استدعت حالة المريض للسفر إلى محافظة أخرى، فمن خلال المنظومة ستيح له التقدم بطلب لإجراء جلسات الغسيل الكلوي في أقرب مركز لمقر سكنه، أو الهيئة العامة للتأمين الصحي.

الاستثمار في العنصر البشري

وقعت وزارة الصحة والسكان بروتوكول تعاون مع الأكاديمية الوطنية، وذلك لتدريب وتأهيل الشباب في عدة مجالات.

وهدف هذا المشروع إلى توفير ٦٠٪ سنويًا من تكلفة الجلسات، وتقليص الفجوة المالية للمنظومة الجديدة بحوالي ٣٠٥ مليون جنيه في العام، بالإضافة إلى توفير مليار ونصف جنيه تكلفة مباشرة وغير مباشرة للخدمة المقدمة.

وجاء تطبيق المنظومة الجديدة، لتيسير تقديم الخدمة للحالات التي تتلقى الخدمة بالفعل بأحد مراكز الغسيل الكلوي بالقطاعين الخاص والأهلي، فبمجرد تسجيل المركز بالمنظومة الجديدة يتم إدخال بيانات المريض على المنظومة، ثم يتم إدخال بيانات القرار سواء نفقة دولة أو على نفقة التأمين الصحي على التطبيق الإلكتروني الذي يتم من خلاله حجز الجلسات، وعندما يحين موعد جلسة الغسيل تدخل الممرضة على التطبيق وتفتح الجلسة التي تم حجزها للمريض، ثم تقوم الممرضة بعمل مسح للباركود الخاص بالفلتر ثم عمل مسح للباركود الخاص بماكنة الغسيل للتحقق من مطابقة الماكينة لحالة المريض لمنع انتقال العدوى، وبعدها تقوم بقياس وتسجيل العلامات الحيوية على التطبيق.



والتثقيف والتوعية الصحية والتعامل مع الأُمصال والجودة الشاملة ومكافحة العدوى واقتصاديات الصحة، كما ستقوم الوزارة بتسهيل استفادة متدربي وخريجي الأكاديمية من المبادرات الرئاسية مثل الكشف المبكر عن الأمراض غير السارية والكشف المبكر عن الاعتلال الكلوي وسرطان الكبد، وسرطان الثدي وفيروس سي، وكذلك تسهيل توفير حملات تبرع بالدم ثابتة بالأكاديمية.

وفي يوليو الماضي، بدأت أعمال المرحلة الثالثة للمشروع المصري- الإيطالي) لدعم تدريب فرق التمريض، وذلك من خلال توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة الصحة، وجامعة ساساري الإيطالية، وذلك في إطار بدء أعمال المرحلة الثالثة للمشروع لرفع جودة الرعاية الصحية في مصر.

وشملت المرحلة الثالثة للمشروع ٤ محافظات وهم القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، بورسعيد، حيث

وجاء توقيع هذا البروتوكول في إطار حرص الوزارة على توفير أفضل رعاية صحية للمواطنين وتطوير المنظومة الصحية من خلال النهوض بالقدرات الإدارية والقيادية للعاملين بها إلى جانب تطوير مهاراتهم الإكلينيكية والطبية تحقيقًا لأهداف ومتطلبات التنمية، والإسهام في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة المصرية.

وهدف البروتوكول إلى تدريب وتأهيل الشباب، يتضمن عدة مجالات حيث ستقوم الأكاديمية بتقديم الاستشارات التدريبية والاستشارات الخاصة بالإصلاح الإداري لكافة قطاعات الوزارة والجهات والهيئات التابعة لها، فضلا عن تقديم البرامج التدريبية للعاملين في الوزارة في مجالات الإدارة العامة والسياسة العامة والقيادة والتنمية المستدامة والبروتوكولات والمراسم والإعلام.

وكما تقدم وزارة الصحة محاضرات لمتدربي وخريجي الأكاديمية في الإسعافات الأولية والبرامج الوقائية من الأمراض المعدية





محافظات (الأقصر، أسوان، جنوب سيناء، الإسماعيلية) والتي تم الإنتهاء منها مؤخرًا، وذلك في إطار النهوض بمستوى التمريض ومجال تعليم التمريض بمصر.

إنجاز جديد: وزارة الصحة المصرية الحامل الرسمي والوحيد بالعالم لـ 5 ألقاب بالموسوعة في فحص أورام السرطان.

وكان الدكتور محمد حساني، مساعد وزير السكان لمبادرات الصحة العامة، قد أعلن في يوليو الماضي تسجيل 5 أرقام قياسية في موسوعة «جينيس» للأرقام القياسية، بتحقيق أكبر عدد من فحوص الكشف المبكر والتوعية لـ 5 أنواع من الأورام السرطانية، خلال 8 ساعات فقط، ضمن مبادرات رئيس الجمهورية للصحة العامة «100 مليون صحة».

وأوضح «حساني» أن حملة «من بدري أمان» تمكنت من مسح ما يزيد عن 6 آلاف حالة

يهدف إلى دعم وتحسين كفاءة وجودة أداء طلاب المعاهد الفنية الصحية شعبة تمريض والطاقم الطبي والتمريض بالمستشفيات التابعة لوزارة الصحة بمحافظات المرحلة الثالثة.

وكما أن الأهداف العامة للمشروع تشمل المساهمة في تحسين المستوى الصحي للمصريين، وذلك من خلال التحسين النوعي للرعاية الطبية والتمريضية بمحافظات المشروع والمناطق المجاورة، وأيضًا المساهمة في زيادة تغطية الخدمات الصحية الأساسية والتخصصية من خلال تحسين كفاءة وأداء أطقم التمريض.

يُذكر أن المشروع (المصري- الإيطالي) UNISS تم تنفيذه على 3 مراحل، حيث بدأ كمرحلة أولى عام 2016، لصالح المعهد الفني الصحي بمحافظة بورسعيد تحت عنوان «برنامج المساعدة الفنية في مدرسة التمريض»، وشملت المرحلة الثانية





صحة» التي انطلقت في ٢٠١٨ أحدثت نقلة نوعية في مجال الصحة العامة ورعاية المواطنين في الكشف وعلاج مختلف أنواع الأمراض لجميع الفئات العمرية، مؤكداً أن هذه النجاحات هي خير دليل على قدرة مصر لتحقيق ومواكبة الإنجازات الصحية العالمية.

ومن جانبه، أعلن الوليد عثمان المحكم المعتمد من موسوعة «جينيس»، التحقق من رصد ٥ أرقام قياسية بمصر، لأكثر عدد من الأشخاص سجلوا في فحص ٥ أورام سرطانية خلال ٨ ساعات فقط، موضحاً أن الحد الأدنى لتسجيل الأشخاص بالفحص لأورام (القولون، البروستاتا، الرئة، عنق الرحم ٢٥٠ فرداً في ٨ ساعات، وقد تجاوزت الحملة الحد الأدنى، فيما يعد الحد الأدنى لعدد السيدات المستهدفات بفحص سرطان الثدي ٢٠٠٠ سيدة في ٨ ساعات، وتم كسر هذا الرقم أيضاً ضمن الحملة، مؤكداً التزام مصر بالقواعد والشروط، ما يجعل وزارة الصحة والسكان، الحامل الرسمي الوحيد على مستوى العالم لـ ٥ ألقاب بموسوعة «جينيس» للأرقام القياسية.

للكشف المبكر عن الأورام السرطانية (الثدي، والقولون، والرئة، والبروستاتا، وعنق الرحم)، في ٨ ساعات فقط.

وأضاف إن هذا الإنجاز الجديد يضاف إلى سجل مصر المشرف في مجال الصحة، بتحقيق رقمًا قياسيًا جديدًا موسوعة «جينيس» تحت مظلة مبادرات الصحة العامة، حيث نجحت العديد من المبادرات خلال الأعوام الماضية في رفع الوعي ولفت الأنظار وتحقيق العديد من المعايير الدولية الهامة في مجال مكافحة الأورام السرطانية وعوامل الخطورة المسببة لها، مؤكداً أن هذه الأرقام القياسية لم تكن تتحقق لولا العمل الدؤوب على مدار الأشهر والأعوام الماضية.

وتابع «حساني» أن هذا النجاح يأتي نتيجة تضافر الجهود الوطنية، ووضع الصحة على رأس أولويات فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي، مشيرًا إلى أن مبادرات «١٠٠ مليون



مواجهة تغير المناخ و التصحر... أبرز القضايا التي تقلق العالم
- تقرير UNCCD : العالم يحتاج إلى مليار دولار يومياً
لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي و الجفاف



دكتور عبد الله زغلول رئيس مركز بحوث الصحراء السابق و مستشار وزير الزراعة

- مستشار وزير الزراعة : نصيب الفرد سنوياً من المياه لا يتجاوز 0٠٠ متر مكعب
- رئيس مركز بحوث الصحراء السابق : مركز بحوث الصحراء يقوم بأبحاث متطورة في مجال تحلية المياه.

كتبت: جانا حاتم



يعتبر نقص الموارد المائية والتصحر من أبرز القضايا البيئية التي تواجه العالم اليوم، خاصة في المناطق التي تعاني من شح المياه وارتفاع درجات الحرارة.

على الجانب الآخر، تزداد التحديات المائية مع تزايد الطلب على المياه العذبة بسبب النمو السكاني والتوسع العمراني والصناعي، وهو الأمر الذي يؤدي إلى استنزاف الموارد المائية السطحية والجوفية، وتساهم هذه العوامل مجتمعة في تفاقم أزمات الغذاء والماء، مما يهدد الأمن المائي والغذائي على المستويين الإقليمي والدولي.



وحتى عام ٢٠٣٠ لاستعادة أكثر من مليار هكتار من الأراضي المتدهورة وزيادة القدرة على التكيف مع الجفاف.

وفقًا لتقرير الأمم المتحدة، فإن ٤٠٪ من أراضي العالم تعاني من التدهور، مما يؤثر على أكثر من ٣,٢ مليار شخص، وتقع أعلى التكاليف على عاتق أولئك الذين لا يستطيعون تحملها مثل مجتمعات السكان الأصليين، والأسر الريفية، وصغار المزارعين، وخاصة الشباب والنساء.

ويتفاقم الوضع بسبب الزيادة الحادة في حالات الجفاف (٢٩٪ منذ عام ٢٠٠٠) وتشير التوقعات إلى أنه بحلول عام ٢٠٥٠ يمكن أن يتأثر ثلاثة من

لذا، فإن مواجهة هذه التحديات تتطلب استراتيجيات مستدامة تشمل تحسين إدارة الموارد المائية، ومكافحة التصحر من خلال إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وتشجيع استخدام تقنيات الري الحديثة والزراعة الذكية لتحقيق التوازن بين الاحتياجات البشرية والمحافظة على البيئة.

وورد في أحدث تقرير لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) ان العالم يحتاج إلى مليار دولار يوميًا لمكافحة التصحر وتدهور الأراضي و الجفاف بين عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٣٠ و ذكرت صحيفة انغوباي الأرجنتينية في تقرير لها إن هناك حاجة لاستثمار ٢,٦ تريليون دولار من الآن



وتشمل هذه التكاليف انخفاض الإنتاجية الزراعية وخدمات النظم الإيكولوجية، والتكاليف الاجتماعية لخسائر الكربون وأضرار الجفاف.

ويقول دكتور عبد الله زغلول رئيس مركز بحوث الصحراء السابق و مستشار وزير الزراعة في تصريحات خاصة "لمجلة استدامة" أن مصر تقع في الحزام القاحل او في المناطق شديدة الجفاف نظراً لإنعدام سقوط الأمطار او نظراً لندرتهها و أيضاً هناك ارتفاع في درجات الحرارة مما يؤدي لظاهرة التصحر، و نقص الموارد المائية يشكل تحدياً كبيراً في مكافحة التصحر، فالتصحر يعني تدهور أراضي.

و أضاف زغلول ان تدهور الأراضي لدينا في مصر له عدة عوامل منها العوامل الطبيعية التي ذكرتها و أيضاً هناك تهديد وهو نصيب الفرد من نهر النيل حيث أن الحصص لا تكفي للاحتياجات المائية و الفقر المائي حوالي الف متر مكعب، فإذا حسبنا الكمية التي لدينا على عدد السكان ستجد ان نصيب الفرد لا يتجاوز 0٠٠ متر مكعب و ذلك بالطبع يعتبر النصف و هو مؤشر خطير يوضح ان مشكلة المياه لدينا كبيرة جدا و ينتج عنها عدة عوامل مثل التصحر و التغيرات المناخية و بالتالي هذا يمثل تهديد للأرض التي تعتبر مصدر الغذاء لنا.

جهود الدولة

ويقول دكتور عبد الله زغلول رئيس مركز بحوث الصحراء السابق و مستشار وزير الزراعة، أن الدولة المصرية قامت بمجهود كبيراً في هذا القطاع، فنحن بدأنا تعظيم الموارد المائية، فكل نقطة مياه مهمة، و ذلك من خلال مراكز بحثية تعمل على المحاصيل التي تحتاج نسبة قليلة من المياه و نرشد استهلاك المياه لديها كما أصبح



كل أربعة أشخاص في جميع أنحاء العالم، على الرغم من هذه الأزمة المتفاقمة، فإن الاستثمارات اللازمة لتحقيق أهداف استصلاح الأراضي العالمية والقدرة على التكيف مع الجفاف لا تزال قاصرة، ٢٧٨ مليار دولار سنوياً، و هناك حاجة إلى ٣٥٥ مليار دولار سنوياً بين عامي ٢٠٢٥ و ٢٠٣٠ لسد فجوة التمويل، مما سيؤدي إلى عجز قدره ٢٧٨ مليار دولار.

وبحسب الوثيقة فإن الخسائر تتجاوز الاستثمارات اللازمة، إن التصحر وتدهور التربة والجفاف يكلف الاقتصاد العالمي بالفعل ٨٧٨ مليار دولار سنوياً، وهو مبلغ أكبر كثيراً من الاستثمارات اللازمة لمعالجة هذه المشاكل.



تحلية المياه

وتابع زغلول، تعتبر تحلية المياه من التكنولوجيا الجديدة في العالم و تواجه تحديات أيضاً في نقص الموارد المائية، و في مصر لدينا مركز بحوث الصحراء وهو مركز له باع كبير في هذا الإطار و يتميز بتحلية المياه و يقوم بأبحاث متطورة و الآن نعمل على المجتمعات النائية و نقوم بتحلية ملوحة المياه و لكن حتى تقوم بالتحلية من أجل الزراعة سيصبح الأمر مكلف جدا و بشكل أصبح غير اقتصادي و مازال المركز يقوم بالأبحاث و مع الوقت ان شاء الله اتوقع ان نقلل التكلفة و بالتالي نستطيع استخدامها فيما بعض.

و الدولة تقوم بطرق مستدامة لإدارة المياه وهي انها تستخدم المياه أكثر من مرة أي مياه الصرف الزراعي تعيد استخدامها مثل مشروع محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر و تنتج 0 مليون متر مكعب و هذا نستخدمه في مشروع استصلاح الأراضي و استزراع النصف مليون فدان في سيناء و كل هذا معتمد على إعادة تدوير

لدينا نظم حديثة بديلة للري بالغمر مثل الرش او الري بالتنقيط و هذا ما نفعله حالياً في شمال الدلتا على سبيل المثال، كما بدأنا أيضاً في تبطين الترع و المصارف الرئيسية حتى نقلل من كم المياه، و بالنسبة إلى الأرض بدأنا تطبيق قوانين رادعة لعدم التعدي على الأراضي الزراعية، للحد من الزحف العمراني، كما يوجد توسع أفقي في استصلاح و استزراع أراضي جديدة و تقوم بربطها بالمياه المتاحة و خلال العشر سنوات الأخيرة أصبح لدينا مشروعات قومية كبرى و عملنا في حوالي ٨ ملايين فدان و بعد الدراسة وجدنا ٤ ملايين فدان منهم صالح للزراعة لأن الأرض موجودة و كذلك المياه.

وتابع مستشار وزير الزراعة، أن الفدان حالياً يكلف أكثر من ٥٠٠ ألف جنيه، أي نحن نتحدث عن مليارات الجنيهات نستطيع ان نستصلح الأراضي بها، وهي أرقام و تكلفة كبيرة للدولة و لكن بالطبع لا بد أن نعمل ذلك لسد الفجوة الغذائية و التوسع الزراعي حتى نواجه زيادة السكان و نقلل الاستيراد.





بالعاصمة السعودية الرياض ، أن مصر تواجه عدة تحديات في مجال المياه، والنتيجة عن الزيادة السكانية ومحدودية الموارد المائية المتجددة، والتي نتج عنها تراجع نصيب الفرد من المياه لما يقرب من نصف حد الندرة المائية، مع وجود فجوة كبيرة بين الموارد والاستخدامات المائية دفعت الدولة المصرية لزيادة الاعتماد على الموارد المائية غير التقليدية، بالإضافة إلى تأثير تغير المناخ،

والذي يؤثر على مصر داخلياً وخارجياً و إنه مع تزايد احتياجات المياه والحاجة لتحسين عملية إدارة المياه وتحقيق الأمن الغذائي، تنفذ وزارة الموارد المائية والري العديد من المشروعات والإجراءات لتطوير المنشآت المائية وتطهير ٥٥ ألف كيلومتر من الترعة والمصارف وصيانة محطات الرفع وتنفيذ منشآت الحماية من السيول وغيرها باستثمارات ضخمة تجاوزت ١٠ مليارات دولار أمريكي في السنوات الأخيرة، مع العمل على التوسع في إجراءات الرقمنة وحوكمة إدارة المياه تحت مظلة الجيل الثاني لمنظومة الري في مصر (٢٠٠) وقد أشار الوزير أيضاً في وقت سابق إلى أهمية تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لدعم قدرات تبادل المعرفة والتكنولوجيا لتعزيز التقدم في مجال المياه، والعمل أيضاً على توفير التمويلات المطلوبة لتنفيذ مشروعات بالدول النامية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية وضمان توفر المياه وإمكانية وصول السكان إليها، خاصة مع الحاجة لتنفيذ إجراءات فعالة للتكيف مع تغير المناخ، خاصة أن الدول الأكثر فقراً هي التي تتحمل تكلفة آثار تغير المناخ.

المياه و أيضاً الصرف الزراعي نحاول استخدامه في التشجير و الحفاظ على البيئة المناخية، فالمشاريع القومية الكبرى أيضاً تعتمد عليها لذا نحن نعيد تدوير مياه الصرف الزراعي مع خلق المتاح من مياه جوفية و غيرها.

و كان قد صرح علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي خلال لقاءه إبراهيم ثياو الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في وقت سابق على هامش اجتماعات الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر "كوب ١٦" المنعقدة في العاصمة السعودية الرياض ، ان مصر تبذل جهدا كبيرا لمكافحة التصحر و ذلك من خلال المشروعات والبرامج التي ينفذها مركز بحوث الصحراء، إلى جانب التعاون الوثيق مع الجهات الدولية والإقليمية في هذا المجال، سواء من خلال تنفيذ مشروعات مشتركة أو تبادل الخبرات والتقنيات الحديثة، و كان قد أكد الوزير حرص مصر على تعزيز الشراكة مع الأمم المتحدة لمواجهة التحديات البيئية التي تؤثر على الأمن الغذائي والقطاع الزراعي و كان قد أشاد إبراهيم ثياو بالجهود المصرية ودورها الرائد في مكافحة التصحر، مؤكداً أهمية تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء لتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

و كان وزير الموارد المائية والري الدكتور هاني سويلم قد أكد خلال مشاركته الجلسة الوزارية رفيعة المستوى حول "الإدارة المستدامة للمياه في المناطق القاحلة لمواجهة الجفاف"، والمنعقدة ضمن فعاليات مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (COP ١٦) والمنعقد



United Nations
Convention to Combat
Desertification



«خطوات غير مسبوقه للحكومة المصرية في تعزيز النقل المستدام»



كتبت : دينا مقلد



تسعى الدولة المصرية لتطبيق سياسات صديقة للبيئة وتعزيز الإستدامة في قطاع النقل، ولذلك اتخذت الدولة على عاتقها خطوات غير مسبوقه نحو توطين وتطوير صناعة السيارات الكهربائية في الآونة الأخيرة.

وتأتي أهمية هذه الخطوة في إطار التزام الحكومة المصرية تجاه اتفاقيات المناخ مثل اتفاقية باريس، والدور الهام لهذه النوعية من السيارات في خفض الانبعاثات الكربونية، والتخفيف من آثار استخدام المواد البترولية، بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة.

وترجع أهمية تلك النوعية من السيارات كونها تمثل خيارًا بيئيًا مهمًا في العصر الحالي، خاصة في ظل القضايا البيئية العالمية مثل التغير المناخي ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أن السيارات الكهربائية تساهم في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، وذلك لأنها لا تصدر عنها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون أثناء القيادة مقارنة بالسيارات الآخري، بالإضافة إلى تقليل تلوث الهواء والمحافظة على الموارد الطبيعية.



كما اهتمت الحكومة المصرية بتقديم الدعم للبحث والتطوير في مجال السيارات الكهربائية، سواء من خلال الجامعات أو من خلال الشركات الخاصة، وذلك لتعزيز الابتكار في هذا القطاع من خلال التعاون مع الشركات العالمية وتطوير تقنيات محلية.

وتقدم الحكومة دعمًا أيضًا للمستهلكين الذين يشترون سيارات كهربائية جديدة، مثل إعفاءات ضريبية أو تخفيضات على أسعار السيارات، فضلًا عن توفير حوافز للمستهلكين لتشجيعهم على التحول من السيارات التقليدية إلى الكهربائية.

وفي أكتوبر الماضي، وقعت شركة ألكان أوتو، إحدى شركات المجموعة المصرية العالمية للسيارات اتفاقية مع شركة بايك الصينية لإنشاء مصنع لإنتاج سيارات كهربائية في مصر، وذلك بحضور كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل المصري.

وأكد وزير النقل، أن هذا التوقيع يأتي في إطار تنفيذ توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي، بتحويل مصر إلى مركز صناعي إقليمي والعمل على توطيد صناعة السيارات والصناعات المغذية لها في مصر وتعزيز دور القطاع الخاص في مجال الصناعة.

وفي مارس ٢٠٢٢، تم الاتفاق مع مؤسسات استثمارية وطنية من الجانب الحكومي والقطاع الخاص على تأسيس شركة مشتركة لإنشاء وإدارة محطات شحن عامة للسيارات الكهربائية بتكلفة استثمارية تقديرية ٤٥٠ مليون جنيه مصري تمويل برأس مال ١٥٠ مليون جنيه مصري وقروض متوسطة الأجل ٣٠٠ مليون جنيه مصري.

وكان من المقرر أن تعمل الشركة فور تأسيسها على إنشاء وتشغيل ٣٠٠٠ شاحن خلال ١٨ شهرًا في محافظات القاهرة والإسكندرية والجيزة ومدينة شرم الشيخ وعلى الطرق السريعة، بحسب تصريحات وزارة قطاع الأعمال.

كما قدمت الحكومة المصرية حوافز ضريبية وإعفاءات جمركية على مكونات السيارات الكهربائية، وذلك لجذب استثمارات محلية ودولية لتوطين هذه الصناعة.

وبالفعل حصلت ٥ شركات على حق تدشين وتشغيل محطات شحن سيارات الكهرباء من وزارة الكهرباء، بهدف توفير بنية قوية يساعد على التسويق الجيد للسيارات الكهربائية محليًا حال إتمام المشروع، ويشجع المواطنين على شراء تلك النوعية من السيارات؛ لتوفيرها أكثر من ٨٠٪ من قيمة استهلاك الوقود.





ومن جانبه، صرح المهندس محمد السعداوي، رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية، أن عام ٢٠٢٥ سيتم تصنيع أول سيارة في مصر تعمل بالكهرباء، لافتاً أن القابضة أنفقت نحو ٢٥٠ مليون جنيه لتطوير المصانع القائمة وإحياء الشركة المتوقفة منذ سنوات طويلة.

وقال خالد شديد، رئيس شركة النصر للسيارات في تصريحات سابقة أيضاً، إنه سيتم صنع أول سيارة كهربائية محلية في مصر والشرق الأوسط خلال الفترة المقبلة بالشركة ٢٠٢٥، بالتعاون مع شركة صينية ستوطن الصناعة محلياً، وبجانب تصنيع أتوبيسات جديدة وتشغيل الشركة للفترة المقبلة.

وأكدت الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية، أن الفترة المقبلة ستشهد تعاوناً واسعاً بين مصر ممثلة في شركة «النصر للسيارات» الحكومية، وبين الشركات الصينية العاملة في مقاطعة «سيتشوان»، التي

وأشار إلى حرص الوزارة على دعمها لهذا المشروع الجديد ليدخل سريعاً في طور الإنتاج، حيث خصصت الهيئة العامة للتنمية الصناعية الأرض الصناعية اللازمة للمشروع، لافتاً إلى الاستعداد التام لإنهاء كافة إجراءات التراخيص الصناعية لسهولة بدء الإنتاج.

وأضاف «الوزير»، أن وزارة الصناعة تحرص على تعميق التصنيع المحلي وجذب الاستثمارات العالمية في مجال صناعة السيارات والصناعات المغذية لها لتلبية احتياجات السوق المحلي والتصدير للخارج، وخاصة للشرق الأوسط وأفريقيا مشيراً إلى استعداد وزارة الصناعة لتوفير كل أوجه الدعم لشركات السيارات العالمية للإنتاج والتوسع في السوق المصري بما يسهم في ضخ استثمارات حقيقية وتوطين الصناعة المحلية وتوفير المزيد من فرص العمل.



ويذكر أن مصر قد عرفت صناعة السيارات بشكل عام لأول مرة في العام ١٩٦١، عندما أسست الدولة آنذاك «شركة النصر لصناعة السيارات»، قبل أن تتحول إلى شركة للتجميع بدلاً من التصنيع في التسعينيات، بسبب تراكم الديون، وفي عام ٢٠٠٩ تمت تصفية الشركة التي وصل آخر إنتاج لها ١٢ ألف سيارة سنوياً في نهاية السبعينيات.

لكن رغبة الحكومة المصرية، في توطيق صناعة السيارات، جعلها تُعيد افتتاح الشركة بعد توقف دام ١١ عاماً، وذلك في منتصف العام ٢٠٢١، حيث تحول إلى إنتاج السيارات الكهربائية لتخفيض مستوى التلوث.

وتسعى شركة النصر للسيارات لإنتاج سيارة بمكون محلي ١٠٠٪ بحلول عام ٢٠٢٩ وفق مخطط تدريجي على ٣ مراحل تبدأ بالعام المقبل ٢٠٢٥.

تشتهر بتطويرها وتشغيلها للتقنيات الحديثة في إنتاج السيارات الكهربائية.

وكشفت شركة النصر للسيارات، إحدى شركات القابضة للصناعات المعدنية عن وجود مفاوضات مع ٣ شركات عالمية، وأخرى مصرية بهدف تصنيع سيارة تقليدية في مصر، بجانب تصنيع سيارة كهربائية خلال الفترة المقبلة بنسبة مكون محلي يبدأ من ٤٥٪.

ومن المتوقع أن يشهد العام ٢٠٢٥ أول عملية إنتاج كاملة لسيارة كهربائية في مصر، بعد اتفاق الحكومة المصرية مع شركة «بايك» الصينية، لتدشين أول مصنع مصري خالص لإنتاج السيارات الكهربائية.

ومن المنتظر أن يتم إنتاج ٢٠ ألف سيارة في العام ٢٠٢٥، بنسبة مكون محلي ٤٨٪، قبل أن يصل الإنتاج في العام ٢٠٣٠ إلى ٥٠ ألف سيارة بنسبة مكون محلي تصل إلى نحو ٦٠٪.



آخرها محطة أبيدوس للطاقة الشمسية.. ٩ مشروعات قومية أعادت رسم مستقبل مصر في ٢٠٢٤

كتب : خالد الديب



المحافظات، حيث تشكل محركات رئيسية لنمو الاقتصاد المصري وتوفير الآلاف من فرص العمل لشباب المحافظات.

ونستعرض معكم خلال السطور التالية، تفاصيل أبرز ٩ مشروعات تم إطلاقهم خلال ٢٠٢٤، مع التركيز على الأثر المتوقع لكل مشروع على الاقتصاد الوطني.

محطة "أبيدوس" للطاقة الشمسية

افتتح الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، في ١٤ ديسمبر ٢٠٢٤، محطة "أبيدوس" للطاقة الشمسية في صحراء كوم أمبو بمحافظة أسوان بقدرة ٥٠٠ ميغاوات.

يأتي هذا المشروع، ضمن عدة مشروعات أخرى في محور الطاقة في المنصة الوطنية لبرنامج "نوفي"، هذه المنصة التي تم تدشينها في مؤتمر المناخ "كوب ٢٧" بمدينة شرم الشيخ،

تعيش مصر في عهدٍ جديد يشهد فيه القطاع التنموي تحولات جذرية، حيث أصبحت المشروعات القومية في قلب أولويات الدولة، لتكون محركًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة للمواطنين، من مشروعات البنية التحتية الضخمة إلى المبادرات الاقتصادية والاجتماعية.

وشهدت مصر خلال العام الحالي ٢٠٢٤، تنفيذ العديد من المشروعات قومية الضخمة، والتي هدفت إلى تحقيق قفزات نوعية في عدة مجالات مثل النقل، الطاقة، والزراعة، مما يعكس عزم الدولة على تحقيق رؤيتها في بناء مصر المستقبل.

هذه المشروعات، تعتبر جزءًا أساسيًا من استراتيجية الدولة لتحقيق التنمية الشاملة والحد من الفجوات التنموية بين مختلف





المشروع ٣٥٠٠ شخص، وحقق المشروع ٤,٩ مليون ساعة عمل آمنة.

الهدف من تنفيذ محطة "أبيدوس ١" للطاقة الشمسية

أقيمت محطة "أبيدوس ١" للطاقة الشمسية على مساحة ١٠ كيلومترات مربعة (١٠ آلاف متر مربع) بقدرة ٥٠٠ ميغاوات.

وتضم المحطة مليونًا و٢٢ ألفًا و٨٩٦ خلية شمسية، بالإضافة إلى ١٩٢٠ محولًا فرعيًا و٦٤ محطة تحويل، إلى جانب المحولين الرئيسيين الأكبر من نوعهما في إفريقيا والشرق الأوسط حيث تبلغ قدرة كل منهما ٣٠٠ ميغاوات ويزن كل منهما ٢٥٥ طنًا .

كما توفر المحطة الكهرباء لحوالي ٢٥٦ ألف منزل، بالإضافة إلى إسهامها في تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو ٧٦٠ طنًا سنويًا.

وكان الهدف منها حشد التمويلات الميسرة لدعم القطاع الخاص في تلبية الاحتياجات المصرية من المساهمات المحددة وطنيًا.

٥٠٠ مليون دولار استثمارات في "أبيدوس ١"

بلغت استثمارات محطة "أبيدوس ١" نحو ٥٠٠ مليون دولار، بتمويل من كل من: مؤسسة التمويل الدولية "IFC" عضو "مجموعة البنك الدولي"، والبنك الهولندي للتنمية "FMO"، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي "JICA"، والمقاوم العام للمشروع شركة باور شاينا "Power China" الصينية.

وبدأ العمل في موقع محطة "أبيدوس" للطاقة الشمسية" في مارس ٢٠٢٣، بعقول وأيداد مصرية بواقع ٩٥ بالمائة من المستوى الإداري للمشروع مصريين، و١٠٪ من العمالة مصرية، وبلغ عدد العاملين في الموقع في ذروة أعمال



ألف فدان في المرحلة الثانية وتكفي لزراعة من ٤٠ إلى ٦٠ ألف فدان في المرحلة المستقبلية.

محور شرق العوينات - الداخلة - الفرافرة

افتتح الرئيس عبد الفتاح السيسي، في ٢٥ مايو ٢٠٢٤، محور شرق العوينات - الداخلة - الفرافرة، بجانب العديد من المشروعات التنموية الأخرى.

الهدف من تنفيذ محور شرق العوينات - الداخلة - الخارجة

جاء المحور بطول ٦٥٥ كم وعرض ٣ حارات مرورية بدلاً من حارة واحدة لكل اتجاه، ويربط المحور على طريق توشكي - شرق العوينات ليصبح إجمالي طول المحور ١٠١٥ كم كشريان يربط شمال وجنوب الوادي.

كما يهدف المحور إلى فتح آفاق جديدة للتنمية الزراعية والصناعية بصعيد مصر، بجانب تسهيل حركة النقل والربط بين مدن محافظة الوادي الجديد.

افتتاح محطات رفع المياه الرئيسية العملاقة بتوشكى

افتتح الرئيس عبد الفتاح السيسي، في ٢٥ مايو ٢٠٢٤، عبر تقنية الفيديو كونفرانس مشروع محطات رفع المياه الرئيسية العملاقة في توشكى.

الهدف من تنفيذ محطات توشكى العملاقة

وجرى تنفيذ عدد ٢ محطة رفع مياه رئيسية عملاقة للتغلب على فرق المنسوب البالغ ٤٠ م بعدد ٢٢ مجموعة رفع مياه بإجمالي طاقة ١١,٣ مليون م^٣ / اليوم، ويتم تشغيل المحطات بنظام المراقبة والتحكم عن بُعد (SCADA).

وتتكون المحطة الأولى من عدد ١٢ مجموعة رفع مياه بطاقة ٦,٣ مليون م^٣ / اليوم، أما المحطة الثانية فتتكون من عدد ١٠ مجموعة رفع مياه بطاقة ٥ مليون م^٣ / اليوم.

وتقوم المحطات بتوفير المياه اللازمة لزراعة ١٠٠



مساحته ١١٧٩٢، كساء الساحة الخارجية للمسجد بأجود أنواع الجرانيت، بجانب زيادة عدد الأبواب تجنبًا لتدافع الزوار والمصلين في أوقات الذروة.

كما شمل التطوير كساء حوائط المسجد من الخارج بالحجر المزخرف، بالإضافة إلى كساء المحراب الرئيسي في منتصف المسجد بأجود أنواع الرخام وحفرت عليه آيات قرآنية كريمة.

وجرى تحويل الحوائط الداخلية إلى لوحات فنية خشبية ورخامية، بجانب تجديد المقام بأنفس الأحجار الكريمة.

تجديد مسجد السيدة زينب

افتتح الرئيس عبد الفتاح السيسي، في ١٢ مايو ٢٠٢٤، مسجد السيدة زينب رضي الله عنها، بعد انتهاء أعمال ترميمه وتجديده، ورافقه السلطان مفضل سيف الدين سلطان طائفة البهرة بالهند، وذلك في إطار خطة الدولة المصرية لعمارة بيوت الله عز وجل بصفة عامة واهتمامها بالقاهرة التاريخية ومساجد آل البيت بصفة خاصة.

تفاصيل تجديد مسجد السيدة زينب

شملت أعمال ترميم والتطوير، الذي تبلغ



ولخدمة المشروعات التنموية والمجتمعات العمرانية الجديدة.

وترجع أهمية محور بديل خزان أسوان إلى المساهمة في نقل الحركة المرورية من على جسم الخزان إلى المحور الجديد للحفاظ على الخزان وإطالة عمره الافتراضي، بالإضافة إلى خلق مناطق تنموية جديدة غرب النيل وربط المناطق السكنية ومناطق التنمية الصناعية والزراعية شرق وغرب النيل ببعضها وخلق عدد كبير من فرص العمل وتسهيل حركة تنقل المواطنين وخدمة المشروعات التنموية، فضلا عن أهميته في تحقيق الربط بين شبكة الطرق شرق وغرب نهر النيل بمحاور عرضية؛ وذلك للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة في الصعيد.



محور الزقازيق - السنبلوين الجديد

افتتح الرئيس السيسي في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٤ عبر تقنية الفيديو كونفرانس، محور الزقازيق السنبلوين الجديد، والذي يربط بين محافظتي الشرقية والدقهلية ويخدم عدة مدن ومراكز كبرى منها الزقازيق والقنايات ودير بنج والسنبلاوين.

الهدف من تنفيذ محور الزقازيق السنبلوين

نُفذ المحور على طول ٤٠ كيلو متر مزدوج، على ٣ حارات ويخدم نحو ٦٧ عملا صناعيًا منهم ٢٤ كوبري و٣٨ نفقا و٤٤ براك، ويصل بين الدقهلية والشرقية بالإضافة إلى دمياط والطريق الدولي الساحلي.

يصل المحور بين محافظتي الشرقية والدقهلية في حوالي ٣٠ دقيقة بعد أن كان يتطلب الأمر ما يقرب ساعة وأكثر من أجل السفر بين المحافظتين، حيث ساهم في تسهيل حركة النقل بين المحافظتين، وتقليل الحوادث الواقعة علي الطرق.

محور بديل خزان أسوان أعلى النيل

افتتح الرئيس السيسي في ١٢ أكتوبر، عبر خاصية الفيديو كونفرانس، محور بديل خزان أسوان أعلى النيل، أحد أهم المحاور المرورية والتنموية في محافظة أسوان.

أهمية محور بديل خزان أسوان

يأتي مشروع محور بديل خزان أسوان ، ضمن محاور النيل العرضية التي وجه بتنفيذها الرئيس عبدالفتاح السيسي، لتقليل المسافات البينية بين محاور النيل لتصل فرص العبور بين شرق وغرب النيل إلى ٢٥ كيلومترا



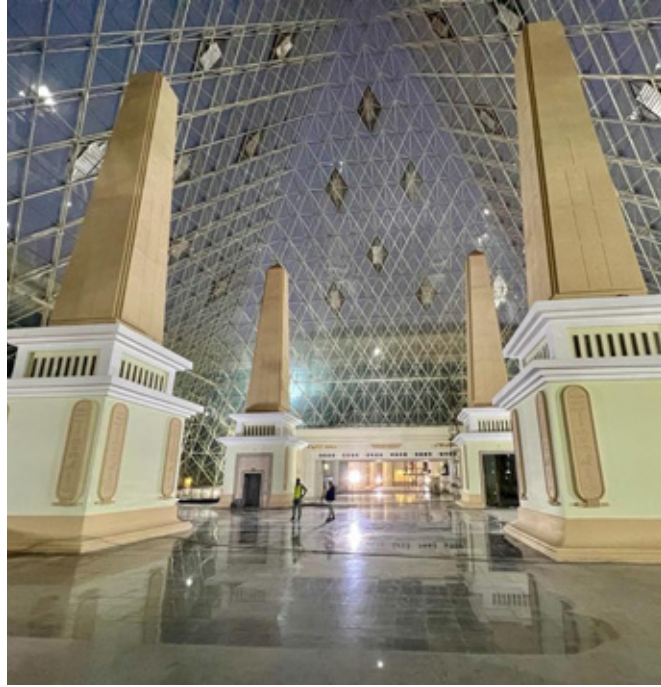
محطة قطارات صعيد مصر

افتتح الرئيس عبدالفتاح السيسي، في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٤، محطة قطارات صعيد مصر «بشتيل الجديدة»، المخصصة لركاب خطوط «الصعيد والمناشي»، وذلك تخفيفًا للزحام بمحطة قطارات رمسيس.

وتبلغ مساحة الموقع الخاص بالمحطة ٦٠ فدان (٤ أضعاف مساحة محطة رمسيس تقريبًا)، منها الجراج متعدد الطوابق والمسجد على مساحة ٣ فدان ومساحة المحطة ٥٧ فدان ويتكون مبنى المحطة من ٤ أدوار بمساحة إجمالية ٣١ ألف م^٢، وتحتوي المحطة على عدد ١١ رصيف بإجمالي طول ٣٨٥٠ م، وأرصفة ركاب وجه قبلي / المناشي (٣٥٠٠ م) وأرصفة البضائع (٣٥٠ م).

الهدف من إنشاء محطة قطارات بشتيل

ويرجع الهدف من إنشاء محطة قطارات صعيد مصر إلى تخفيف الضغط على محطة رمسيس من خلال جعل محطة بشتيل محطة نهائية

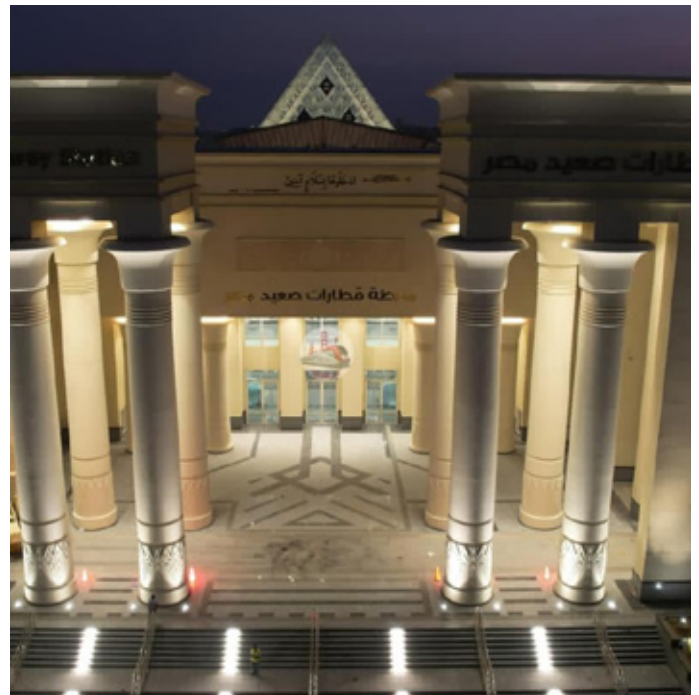


لقطارات الصعيد، ورفع مستوى الخدمات المقدمة داخل محطات القطارات للمستوى العالمي، وإنشاء ورش جديدة لصيانة العربات والجرارات لتحسين مستويات الصيانة، بجانب التوسع في إنشاء المحطات التبادلية بين وسائل النقل الجماعي المختلفة، وأيضًا تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع من خلال توفير محطات نقل ذكية تتواءم مع الجمهورية الجديدة.

المرحلة الثالثة من الخط الثالث لمetro الأنفاق

افتتح الرئيس عبدالفتاح السيسي، في ١٢ أكتوبر ٢٠٢٤، المرحلة الثالثة من خط مترو الأنفاق، والتي تعتبر المرحلة النهائية لهذا الخط والتي يبلغ طولها ١٧.٧ كيلو متر وتشمل ١٥ محطة.

وتشمل محطات الخط الثالث (ناصر - ماسيرو - صفاء حجازي - الكيت كات - السودان - إمبابية - البوهي - القومية - الطريق الدائري - محور روض الفرج - التوفيقية - وادي النيل - جامعة الدول - بولاق الدكرور - جامعة القاهرة) حيث تبلغ القوة الاستيعابية للنقل بالخط ١.٥ مليون راكب/ يوميًا.





كم ، والذي يعد أحد المكونات الرئيسية للممر اللوجيستي العريش/طابا والذي سيساهم في تحقيق التنمية الشاملة في سيناء.

الهدف من إطلاق خط الفردان - بئر العبد

ويعد إعادة تشغيل هذا الخط إضافة قوية لوسائل النقل والمواصلات في ربوع سيناء، خاصة وأن قطار التنمية سيقدم للركاب مستويات خدمة مميزة ونظيفة وسريعة، بجانب أنه يأتي في إطار استكمال مسيرة الانجازات والبناء التي تتحقق على ارض الواقع في ارض الفيروز.

انطلاق التشغيل التجريبي لقطارات السكك الحديدية بخط الفردان - بئر العبد

في أكتوبر ٢٠٢٤، جرى انطلاق التشغيل التجريبي لقطار التنمية من جديد في ربوع سيناء وهو خط الفردان/ بئر العبد للسكك الحديدية بطول ١٠٠ كم، والذي تم الانتهاء من تجديده وإعادة تأهيله، واستعادة كفاءة محطاته كمرحلة أولى من مشروع إعادة تأهيل وتطوير وإنشاء خط سكة حديد الفردان/ شرق بورسعيد/ بئر العبد/ العريش/ طابا بطول إجمالي حوالي ٥٠٠



EGYPT
CSR
SUSTAINABILITY
FORUM

15th 2025
EGYPT
CSR & Sustainable
Development Forum

07-10
MAY
TOLIP
Trust Of Culture & Heritage



القيادة بالاستدامة

بناء القدرات للمستقبل